الرقم التسلسلي:.....

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الـــــتعليم المعـــــالي و البـــحث العـــــلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة-

University center SALHI Ahmed –Naama-

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Institute Of Economic Sciences, Management and Commerce Sciences

Memory

Presented to obtain the diploma of

Master

مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة الأعمال

من طرف

حيدارسليمان

عنوان المذكرة

المؤسسات الناشئة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة مناقشة بتاريخ 27 جوان 2024، أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	الاسم واللقب	الصفة
01	أ. د عبدلي مباركة	رئيسا
02	د. يـــــــوب فايزة	مناقشا
03	د. خالـــــــدي حميدة	مشرفا

.2024/2023

الشكر و التقدير

أولا الشكر لله الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي خلق السموات بلا عمـــــد، و رزق الناس و لم ينسى أحد، الحمد لله على توفيقه لي في إتمام هذا العمل، فله الشـــــكر حتى يرضى و له الشكر بعد الرضى.

ثم الشكر و التقدير موصول للأستاذة المشرفة الدكتورة " **خالدي حميدة**"

صاحبة الفضل الكبير بعد الله سبحانه و تعالى على منح هذه الفرصة التي لا تقدر بثمن

و على بعث الروح الايجابية و تقديم الدعم و التوجهات و الكثير من وقتها الثمين فلها كل الاحترام.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على رحابة قلوبهم و تسخير وقتهم للعلم و الطلبـــــــــة و على جهدهم المبذول للإطلاع و التمحيص.

و لا ننسى التقدم بالشكر لجميع الأساتذة الأفاضل و الأصدقاء و الأقارب الذين ساعدوني من قريب أو من بعيـــد و لو بالكلمة الطيبة فشكرا.

الإهـــــــــداء

الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم و وفقنا إلى طريق طلب العلم بعد مدة انقطاع

و الصلاة و السلام على نبينا المختار، الذي بلغ الأمـــــــانة و نصح الأمة نبي الرحمـــــــــة

و رسول رب العالمين

أما بعد:

أهدي تمرة هذا العمل المتواضع إلى الذين لا تطيب الحياة في غيابهم، و لا يكتمل الفرح

إلا بوجودهم و لا يستمر الحلم إلا في أحضانهم إلى والدي الكريمين.

إلى عائلتي الكبيرة الإخوة و الأخوات الذين جمعني بهم رحم واحد و قاسموني تفاصيل الحياة

و عائلتي الصغيرة التي أمضيت معها أسعد الأوقات.

"المؤسسات الناشئة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لإبراز دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لبناء اقتصاد قوى و متنوع و سعيها للتنصل من الاقتصاد الريعي القائم على المحروقات و تبنيها لإستراتيجيات إنمائية و إيجاد بدائل اقتصادية للوصول به لمصاف إقتصادات الدول المتقدمة كثفت السلطات الوطنية اهتمامها بالمؤسسات الناشئة.

و توصلت الدراسة بأن المؤسسات الناشئة رغم صغرها و قابليتها للنمو بسرعة و إعتمادها على فريق عمل مبدع و مواهب واعدة تقدم حـــــلول جديدة في عديد المجالات، يسهم في تحسين الإنتاجية و توفير فـرص العمـــل. و إعتمادها على المواد الأولية المحلية في منتجاتها يزيد من النشاط الاقتصادي المحلي و توفر مناصب عمل جديدة للطاقات الشبانية الرائدة، كما يعتبر نجاحها مؤشرا على صحة البيئة الاقتصادية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الوطني و الأجنبي و تحفز المنافسة بينها و بين المؤسسات الكبيرة و التقليدية ما يستدعي العمل عـــلى التحسين المستمر و دفعها نحو الإبداع و منها تعزيز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، تنمية اقتصادية، الجزائر

" Start-ups and their role in achieving economic development in Algeria"

This study aims to highlight the role of Start-ups in economic development in Algeria through the efforts made by the Algerian authorities to build a strong and diversified economy and their efforts to evade the rentier economy based on fuel and their adoption of development strategies and find economic alternatives to bring it to the ranks of the economies of developed countries. The authorities have intensified National interest in emerging institutions.

.

The study found that Start-ups, despite their small size and ability to grow quickly and their reliance on a creative work team and promising talents, provide new solutions in many fields, contribute to improving productivity and providing job opportunities. Its reliance on local raw materials in its products increases local economic activity and provides new job positions for pioneering young talents. Its success is also considered an indicator of the health of the economic environment suitable for attracting national and foreign investment and stimulating competition between it and between large and traditional institutions, which calls for work on Continuous improvement and pushing towards innovation, including enhancing economic growth.

key words : Start up, economical development, Algeria .

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: الإطار العام للمؤسسات الناشئة و التنمية الاقتصادية	
المبحث الأول: الدراسات السابقة للدراسة	**01**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة	**15**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة (تعريف المؤسسات الناشئة، قانونها الأساسي، متطلباتها أهدافها)	**15**
المطلب الثاني: خصائص و مراحل حياة المؤسسات الناشئة و إجراءات تسميتها	**19**
المبحث الثالث: البيئة الاجتماعية و الاقتصادية للمؤسسات الناشئة.	**24**
المطلب الأول: آليات المرافقة في الجزائر.	**24**
المطلب الثاني: هياكل الدعم.	**26**
المبحث الرابع: التنمية الاقتصادية.	**28**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.(التعريف، الأبعاد، المتطلبات).	**28**
المطلب الثاني: استراتيجيات و مؤشرات التنمية الاقتصادية.	**30**
الفصل الثاني: واقع مساهمة المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر	
المبحث الأول:عرض التوجهات الاقتصادية الحديثة للجزائر(البرنامج التنموي الاقتصادي في الجزائر)	**33**
المبحث الثاني: واقع مؤسسات الدعم و المرافقة في الجزائر	**35**
المبحث الثالث: أثر المؤسسات الناشئة على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر	**36**
الخاتمة	
قائمة المراجع و المصادر	

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	ما يميز المؤسسات الناشئة عن المؤسسات التقليدية	**20**
02	مراحل حياة المؤسسات الناشئة	**21**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند نهاية سنة2021، 2022	**37**
02	إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند نهاية سنة 2021، 2022	**38**
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القوى العاملة و قطاعات النشاط	**40**
04	عدد المؤسسات خلال سنتي 2021، 2022، حسب الحجم	**41**
05	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (أشخاص معنويين) حسب قطاع النشاط	42
06	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب فئة المهن الحرة	43
07	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط و القوى العاملة	44
08	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	45
09	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة.	46
10	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي تم إلغاء تسجيلها	47
11	إلغاء تسجيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص الطبيعيون)	48

مقدمة:

نظرا للاحتدام المتزايد بين العديد من الدول لإيجاد مكانة مرموقة بين الاقتصاديات الرائدة، تسعى السلطات الجزائرية إلى إيجاد نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع (المحروقات)، تتبوء به مكـــانة بين الاقتصاديات الأخـــرى و ذلك من خلال زيادة الاهتمام من طرف صانع القرار الاقتصادي الجزائري بالطاقات الشابة (الطلبة) و بالاستثـمار و دعم المؤسسات الناشئة التي تعتبر وليدة الوسط الجامعي، وحتمية التوجه نحو إنماء الفكر المقاولاتي داخل هذا الوسط، هدفه المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية حيث تعد المؤسسات الناشئة مساهما أساسيا في تعزيز التنمية الاقتصادية مما دفع السلطات الجزائرية إلى تعزيز الابتكار و الإبداع و التطور في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تفعيل دور المؤسسات الناشئة حيث يعمل رواد الأعمال على تطوير حلـــــــول جديدة للتحديات الاقتصادية و الاجتماعية المحلية، من خلال تقديم منتجا جديدا أو خدمة تضيف قيمة إلى السوق و تعزز قدرة هذه الأخيرة على التفوق و النمو في سوق العمل و تعزيز الإنتاجية و خلق فرص عمل جديدة. وتعمل كذلك على تقليل معدلات البطالة، تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان حيث تتميز المؤسسات الناشئة بالصغر و المرونة مما يعطيها قابلية للنمو و التوسع، و بذلك تساهم في توفير بيئة عمل مثمرة للشباب الجزائري، و تساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال خلق خدمة أو منتوج يعتمـــد في سلسلة إنتاجه على الموارد الأولية المحلية.

إن نجاح المؤسسات الناشئة ينبئ ببيئة اقتصادية صحية مما يجذب الاستثمار الأجنبي للجـــزائر و يساهـــم في تطوير البنية التحتية و تعزيز التحول الاقتصادي و يرفع من وتيرة الابتكار في جميع القطاعات، كما تعتبر المؤسسات الناشئة اللبنة الأساسية في تطوير القدرات البشرية و التكنولوجية من خلال توظيف الطاقات الشابة و تبني التكنولوجيا الحديثة، فيمكن لها تنويع الاقتصاد الجزائـــري باجتياحها جميع القطاعات كالتكنولوجيا و السياحـــة و الخـــدمات المـــالية،و الطاقات المتجددة و غيرها و للمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تبني مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعيـة و البيئة التي تعتبر حق الأجيال القادمة هي في حد ذاتها التنمية المستدامة، لذا فإنه من المهم دعم و تشجيع المؤسسات الناشئة من قبل الحكومة الجـــزائرية و المؤسسات المالية و المجتمع المحـــلي لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية لمجابهة التحديات التي تواجهها كنقص التمويل و البيروقراطية و نقص المهارات و الطاقات البشرية. و اعتمادا على ما تم سرده فإننا نبلور الإشكالية الرئيسية في التساؤل التالي:

ما هي مساهمة المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

و من خلال الاشكالية الرئيسية يمكن استنباط الإشكاليات الفرعية التالية:

كيف سلط المشرع الجزائري الضوء على هذا المصطلح؟ (المؤسسات الناشئة)؟

ما هي أهم التدابير و الميكانيزمات المنجزة للنهوض بالمؤسسات الناشئة في الجزائر؟

ما هو واقع مساهمات المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

فرضية الدراسة :

كإجابة أولية على الأسئلة المطروحة سابقا يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

للمؤسسات الناشئة دور فعال في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

كما يمكن وضع فرضيات فرعية منها:

عرف المشرع الجزائري تعريفا غير صريح للمؤسسات الناشئة و اكتفى بكيفيات منح علامة "مؤسسة ناشئة".

سخرت السلطات الجزائرية عدد من الآليات لدعم و مرافقة المؤسسات الناشئة.

للمؤسسات الناشئة مساهمة في التنمية الاقتصادية و هو ما انعكس على المستوى المعيشي للأفراد.

مبررات اختيار الموضوع:

1- إن اختيار موضوع المؤسسات الناشئة و التنمية الاقتصادية في الجزائر راجع للتغيرات التي يشهدها العالم في ظل ظهور تكتلات اقتصادية بغية قيادة القاطرة السياسية، حيث أصبحت سيادة القرار السياسي مبنية على الاستقلالية الاقتصادية و التخلص من التبعية لقطاع المحروقات .

2- إن التنمية الاقتصادية ستظل الشبح الذي يطار عديد الدول النامية، بما في ذلك الجزائر التي تسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي الذي ينعكس إيجابا على مستوى المعيشة للسكان و توفير فرص العمل.

3-تعتبر المؤسسات الناشئة احد أهم الحلول الاقتصادية المحتملة لتعزيز و تنويع الاقتصاد الجزائري في حال مواجهة تحديات كبرى كإنخفاض أسعار النفط.

4-يعد الاستثمار محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل و تعزيز الابتكار و تحسين البنية التحتية مع أنه من الأجدر استغلال ذلك عن طريق المؤسسات الناشئة.

5-الدول الرائدة اقتصاديا هي الدول التي تنشط فيها المؤسسات الناشئة بقوة.

أهداف الدراسة:

- ✓ إبراز أهمية تنويع الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في المؤسسات الناشئة التي تعتبر المخرج الآمن لمعالجة اختلالات الاقتصاد الوطني.
- ✓ إبراز أهمية الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في جميع مراحل حياتها.
- ✓ التطرق لواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر و آفاقها.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الجزائر

الحدود الزمنية: 2021- 2022.

منهجية الدراسة:

بغية تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لغرض عرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال تجميع المعلومات المتعلقة بالموضوع من مختلف المصادر كالدراسات السابقة، و الإحصائيات، و المقالات، ثم تحليلها للوصول لمعرفة تفصيلية بالموضوع.

الفصل الأول

1. **الفصل الأول: الإطار العام للمؤسسات الناشئة و التنمية الاقتصادية.**

أصبحت المؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة تثير اهتمام أي باحث اقتصادي و ذلك راجع للدور الايجابي الـــذي تقوم به في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، كما تشير العديد من الدراسات في هذا الشأن و التجارب التنموية عبر دول العالم حيث تحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية بفضل التوجه نحو الاعتماد عـــلى المؤسسات الناشئة و ترقية نشاطها في الاقتصاد الوطني.

1.1. المبحث الأول: الدراسات السابقة

. دراسة حرمة محمد، خميرة عبد الله، "إدارة المؤسسات الناشئة في الجزائر أهداف و تحديات-دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-CNAC- وكالة أدرار-مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الدراسة تناولت تأثير الصندوق الوطني للتأمين عـــن البطالة (CNAC) وكالة أدرار في دعـــم المؤسسات الناشئة، من خـــلال الإجابة على الإشكالية التالية "كيف تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة؟ وما واقع ذلك في الجزائر؟" توصلت الدراسة النتائج التالية:

- ✓ الدور الذي يلعبه الصندوق الوطـني للتأمين عن البطالة-CNAC-حاسما في اطلاق و توسيع المؤســسات الناشئة مع الحاجة لتحسين عمليات التوزيع و الإشراف لضمان ترشيد استعمال الأموال.
- ✓ الردود الايجابية لرواد الأعمال اتـــجاه الصندوق الوطني للتأمين عــن البطالة-CNAC-في تحسين قدراتهم الإداريــة و المالية.
- ✓ إن الإجراءات البيروقراطية التي من شأنها أن تعيق الوصول إلى الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-CNAC- يؤثر سلبا على انطلاق العمليات التجارية.
- ✓ يجب زيادة الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-CNAC-في مجال التسويق بغية وصول المؤسسات الناشئة للأسواق و توسيع قاعدة العملاء.
- ✓ ان نقص الوصول للتكنولوجيا الحـــديثة و البنية التـــحتية الداعمة في المناطق الريفية مثل أدرار يعيق الابتـــكار و النمو.
- ✓ ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-CNAC-في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب.
- ✓ المؤسسات الناشئة المدعومة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-CNAC-ساهمت في توفير فرص عمل .

2. دراسة فتح النور عياضات،" تأثير قطاع السياحة على التنمية الاقتصادية في الجزائر و المغرب خلال الفترة (2000-2019)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، الدراسة تناولت تأثير قطاع السياحة على التنمية الاقتصادية، من خلال الإجابة على الإشكالية " ما مدى تأثير قطاع السياحة على التنمية الاقتصادية في الجزائر و المغرب؟"و كانت أهم النتائج المتوصل إليها:

- ✓ تأثير قطاع السياحة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر محدود، لأنها تعتمد على قطاع المحروقات مع وجود تأثير طفيف للنشاط السياحي في المناطق الصحراوية، على عكس المغرب الذي يعتبر تأثير قطاع السياحة على الناتج المحلي الإجمالي كبير لأنها تعتمد على قطاع السياحة كأحد مصادر الدخل الرئيسية.
- ✓ ساهم قطاع السياحة في الجزائر في خلق بعض فرص العمل في مجال الخدمات (الفندقة، المطاعم، النقل) على عكس المغرب حيث ساهم قطاع السياحة في خلق العديد من فرص العمل لأنه شمل عدة قطاعات من الضيافة إلى الصناعة التقليدية.
- ✓ الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة محدود بسبب السياسات الحكومية التي تعتبر أقل جاذبية للاستثمار الأجـــنبي على عكس المغرب.

- ✓ تأثير قطاع السياحة على التنمية الاقتصادية في الجزائر غير متوازن لأن تركيز فوائد هذا القطاع في مناطق محددة دون غيرها، في حين المغرب يسعى لتعزيز السياحة في جميع أنحاء البلاد.

3. دراسة براهيمي شهيناز، شيخ يونس، "استغلال الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، الدراسة تناولت تأثير البنية التحتية للطاقة الشمسية على التنمية الاقتصادية، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية " كيف تساهم الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟" و توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- ✓ الجانب الاقتصادي: إن زيادة الاهتمام بمشاريع الطاقة الشمسية ساهم في جذب العديد من الاستثمارات المحلية و الدولية مما أدى لتدفق رؤوس الأموال و تحفيز الاقتصاد المحلي، زيادة على خلق العديد من فرص العمل و تقليص معدلات البطالة محليا في المناطق التي تم إنشاء هذه المشاريع فيها، كما ساعدت تقليص الاعتماد على الوقود الاحفوري و تخفيض فاتورة استيراد الوقود.
- ✓ الجانب البيئي: إن زيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية يقلل من انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار كبير مما يساعد على تحقيق الأهداف المناخية و خفض معدلات التلوث، تساعد الطاقة الشمسية في المحافظة على الموارد الطبيعية كالمياه المعتمد عليها بنسبة كبيرة في محطات الطاقة التقليدية.
- ✓ الجانب الاجتماعي: ساعدت مشاريع الطاقة الشمسية في تسهيل ربط المناطق الريفية و المناطق النائية المعزولة بالكهرباء مما أدى إلى تحسين حياة الساكنة.
- ✓ زيادة مستوى الوعي بأهمية و فوائد الطاقات المتجددة.

4. دراسة بوشارية عبد الرزاق، جوادي يوسف، عاد رضا، شتحونة أحمد " المؤسسات الناشئة (star up) كمحفز لإنشاء مؤسسات ابتكاريه- دراسة حالة: الجزائر-مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر الدراسة تناولت تأثير المؤسسات الناشئة على خلق مؤسسات ابتكاريه، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية "هل المؤسسات الناشئة(Start up) هي محفز لإنشاء مؤسسات ابتكاريه في الجزائر؟" و من أهم النتائج المتوصل إليها:

- ✓ المؤسسات الناشئة مبنية على الفكر الإبداعي و هو الخيار الوحيد للنجاح و الريادة.
- ✓ المؤسسات الناشئة كفيلة بتحقيق طموحات السلطات العليا للبلاد في البروز كقطب للإبتكار في إفريقيا و المنطقة.
- ✓ المؤسسات الناشئة تمنح الفرصة لتجسيد الأفكار الإبداعية على أرض الواقع.

5. دراسة معرف عنتر، عميرات بلال " دراسة تحليلية للصكوك الإسلامية و دورها تمويل التنمية الاقتصادية-السودان أنموذجا-" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تناولت الدراسة تأثير الصكوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية؟، و خلصت الدراسة للنتائج التالية:

- ✓ المميزات الايجابية للصكوك الإسلامية يتيح فرصا و مجالات أكثر لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ التجربة السودانية في مجال الصكوك الإسلامية جعلها تتبوء مكانات راقية في تمويل التنمية الاقتصادية، و تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية.

- ✓ إن تكريس السودانية في الجزائر يتطلب بيئة قانونية و تنظيمية و سياسية.
- ✓ قدرة الجزائر على ولوج مجال صناعة الصكوك الإسلامية متوقف على وجود خدمات و منتجات تتوافق و الشريعة الإسلامية.

6. دراسة هواز زهرة، كروم وئام " واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة (عينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية)" مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، الـــــــدراسة تناولت تأثير الواقع الجـــــزائري على المؤسسات الناشئة، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية " ما هو واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجـــــزائر؟ و كانت أهم النتائج:

- ✓ تعتبر المؤسسات الناشئة وليدة فـــكرة إبداعية، يفتح مـــن خلالها سوق جديدة في ظل احتياجات مـــــالية كبيرة و مخاطرة عالية.
- ✓ الدور الفعال الذي تلعبه حاضنات الأعمال في نمو و ديمومة المؤسسات الناشئة.
- ✓ يرجع تأخر إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر لأسباب عدة منها ضعف الوعي السياسي و الاقتصادي بأهمية المؤسسات الناشئة، عدم صدور القوانين و المراسيم التي تنظم المؤسسات الناشئة، تقص الإطارات و الكفاءات لإدارة و تسيير المؤسسات الناشئة فضلا عن البيروقراطية الإدارية.
- ✓ نشاط أغلب المؤسسات الناشئة في الجزائر متمركز في مجال التسويق الالكتروني و هو ما يعتبر محاكاة لتجارب دول أخرى.
- ✓ صعوبة التمويل تعتبر أحد أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة.
- ✓ زيادة اهتمام صانع القرار الجزائري بالمؤسسات الناشئة و تجسد هذا في إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بإقتصاد المعرفـــة و المؤسسات الناشئة، و إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر، حاضنة أعمال.
- ✓ قلة حاضنات الأعمال كان سببا في الحد من الانتشار الواسع للمؤسسات الناشئة.

7. دراسة تسعديت شلوش، فايزة غبولي " دور الأسواق المالية الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة البحرين و ماليزيا-مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تناولت الدراسة تأثيـــر الأسواق المالية الناشـــئة في التنمية الاقتصادية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية " ما مدى مساهمة الأسواق المالية الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من مملكة البحرين و ماليزيا؟" و من أهم النتائج المتوصل إليها:

- ✓ التنمية الاقتصادية هي تلك التغيرات الـــتي تطرأ عـــلى الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، مع زيـــادة في معدلات النمو الاقتصادي و يتطلب هذا توفير موارد بشرية متخصصة، تخطيط محكم، و سياسات اقتصادية ملائمة، و مساهمة جميع أفراد المجتمع في عملية التنمية الاقتصادية.
- ✓ للأسواق المالية الناشئة دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال استقطاب رؤوس الأمـــوال الأجنبية إذا كانت تمتاز بالشفافية و تقليص هامش المخاطرة.

8. دراسة سي مرابط يزيد، حسني غزلان حورية " آليات دعم و مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر " دراسة حالة حاضنة الأعمال ولاية تيارت" مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تناولت الدراسة تأثير حاضنة الأعمال على الاقتصاد المحلي و المجتمع لولاية تيارت، من خلال الإجابة عـلى الإشكالية التالية" مـــا هي أليات دعـــم و مرافقة المؤسسات الناشئة؟" و من أهم النتائج المتوصل إليها:

- ✓ تعتبر المؤسسات الناشئة الحل الأمثل للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية.
- ✓ مساهمة المؤسسات الناشئة في رفع معدلات التنوع من طريق فرص العمل، رفع القيمة المضافة، زيادة الناتج الداخلي، من خلال قدرتها على التجديد و الابتكار و التكيف مع التغيرات الخارجية.

9. دراسة يعقوب فريال، طبابيبة صليحة" الشركات الناشئة و دورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي – مع الاشارة لحالة الجزائر- مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، الـــــدراسة تناولت تأثير المؤسسات الناشئة على الإنعاش الاقتصادي، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: "ما مدى مساهمة قطاع الشركات الناشئة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي في الجزائر؟" و أهم النتائج المتوصل إليها:

- ✓ للشركات الناشئة دور كبير في التنمية الاقتصادية لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من الشركات.
- ✓ تساهم الشركات الناشئة في تحقيق إنعاش اقتصادي قوي لسهولة تكيفها مما يجعلها قادرة على الجمع بيم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.
- ✓ بغية تدارك التأخر في التنمية الاقتصادية وجب انتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي.
- ✓ عن طريق الشركات الناشئة يمكن تنويع الاقتصاد الوطني و الابتعاد عن سياسة الريع (المحروقات).
- ✓ من خلال الشركات الناشئة يمكن استبدال السلع المستوردة بأخرى محلية، و منها تقليص فاتورة الاستيراد.

10. دراسة معاش فتحي، فردية إسماعيل، بن صفي الدين عبد الله، (2022)، بعنوان" دور المؤســـسات الناشـــئة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات "دراسة حالة لعينة من المؤسسات الناشطة بولاية الأغواط"، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية)، حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية "ما مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم و تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر و خاصة بإقليم ولاية الاغواط سنة 2021"، و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ إن حجم الصادرات خارج المحروقات قد سجلت أرقاما معتبرة، مع أنها لا ترقى للمستوى المطلوب مقارنة بالجهود المبذولة و الحاجة الملحة لمساعي الحكومة الجزائرية التي تسعى نحو التصدير مع ضرورة زيادة حجم و تنوع الســـلع و الخدمات المصدرة.
- ✓ قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ناهزت 4.5 مليار دولار نهاية شهر نوفمبر سنة 2021، و ذلك نتيجة الإجراءات التحفيزية التي انتهجتها الجزائر من خلال مزايا ضريبية و تسهيلات إدارية، و تعزيز دور الدبلوماسية

الجزائرية في الخارج للترويج للمنتجات الجزائرية كـــما ساهم التنظيم الجديد لبنك الجزائر بتحفيز المصـــدرين من خلال حصولهم على جميع المداخيل من العملة الصعبة الناتجة عن أنشطتهم.

- ✓ سجلت المؤسسات الناشئة بولاية الأغواط قفزة نوعية من خلال تصديرها خارج المحروقات سنة 2021، ما قيمته 1.453.544.00 دولار ما يعدل 232.767.930.05 دج، حيث تعتبر هذه القيمة عاملا تحفيزيا لزيادة طموحات هذه المؤسسات لتنويع و تطوير و زيادة في حجم الصادرات حيث تمثلت في بعض مواد البناء كالإسمنت بنوعيه الأبيـــض و الرمادي، و مادة الجبس و بعض المواد البلاستيكية و المواد التي تدخل في التصنيع كـــغاز الأكسجين و الأزوت السائل، و قد استهدفت المؤسسات الناشئة بولاية الأغواط دول الجوار كمالي و النيجر و بعض الدول الشقيقة كتونس و موريتانيا.
- ✓ رغم هذا التطور الملحوظ في قيمة الصادرات خارج المحروقات من طرف المؤسسات الناشئة إلا أنه يبقى أقل مستوى مقارنة بدول الجوار و بعض الدول العربية، لذلك وجب تطوير منتوجاتنا و فق المعايير العالمية و وضع نظام أكثر مرونة للتصدير، حتى تتمكن هده المنتوجات من زيادة التنافسية و زيادة فرص إكتساح أسوق خارجية أخرى.

11. دراسة **بن عاشور رتيبة**، (2022)، بعنوان " دور الشركات الناشئة في النهوض بالإقتصاد الجزائري دراسة عينة من المؤسسات الناشئة بولاية الجزائر العاصمة"مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية)، الإشكالية التي حاولت هذه الدراسة معالجتها تتمثل في " ماهو الدور الذي تلعبه الشركات الناشئة في النهوض بالإقتصاد الوطني من خلال دراسة ميدانية على عدد مـــن الشركات الناشئة (المصغرة و المتوسطة و الناشئة)بولاية الجزائر العاصـــمة" و خلصت الدراسة إلى:

- ✓ لا يمكن بأي حال من الأحوال التطرق إلى فكرة الشركات الناشئة التي تعتبر مكون إبداعي دون التطرق لتكوين العنصر البشري و إعداد الرؤية التكاملية للإبتكار الذي ينعكس على ابتكار المنتجات و ابتكار العمليات و الابتكار الإداري الذي يتم في وقت واحد حتى تنتج هذه الشركات الناشئة ما يحتاجه السوق.
- ✓ إن الفشل يعتبر وصيف للمؤسسات الناشئة لـــذا وجب ابتكار طرق تمويل أكثر سلاسة و مرونة لأنـــها تقتات من البحث المستمر عن تطوير و اكتشاف نماذج جديدة قابلة للنمو و التوسع على عكس المؤسسات الكلاسيكية.
- ✓ وجب على الحكومة دعم المؤسسات الناشئة من خلال تشجيع روح المبادرة و توفير مناخ استثماري ملائم و الحد مما يعيقها كالأعباء الضريبية، البيروقراطية و تكثيف الهياكل المرافقة لها كالحاضنات.
- ✓ رغم تأخر الدولة الجزائرية في الانضمام لركب الدول التي تشجع المؤسسات الناشئة و إيمان هاته الأخيرة بدورها القوي في تحريك عجلة النمو إلا أن القوانين المتوفرة حاليا تسمح فعلية لهاته المؤسسات.

12. دراسة **أحمد يوسف خوجة** (2023) بعنوان "المؤسسات الناشئة كتوجه حديث للتنمية الاقتصادية في الدول النامية"، مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال) تطرقت هذه الدراسة "إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات

الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية بصفة عامة، إلا أن هاته الدول تقف في مفترق الطرق أمام مستقبل غير واضح و جلي الإبعاد و المعالم في حين تمكنت الدول المتقدمة مـــن الاستفادة من المؤســـسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلالها"و توصلت الدراسة إلى:

- ✓ إن المؤسسات الناشئة في الدول النامية تواجه العديد من المشكلات من أبروها التمويل التقليدي كالقروض التي تعتبر عبئا إضافيا على هاته المؤسسات من خلال تسديد فوائد القروض مما يزيد اتساع الفجوة في تمويل المؤسسات الناشئة، و صعوبة تسويق منتوجاتها، إضافة إلى قلة الخبرة في تسيير مرحلة الانطلاق و نقص الاستشارة المتخصصة في المجال المراد الخوض فيه.و من أهم ما أوصت الدراسة بـ:
- ✓ بغية نجاح المؤسسات الناشئة وجب بناء منظومة متكاملة تتكون من حاضنات الأعمال و مسرعات الأعمال و إنشاء صناديق سيادية كما يجب توفير فضاءات للتسويق و الترويج للمنتجات.
- ✓ وجب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق بنك متخصص أو مؤسسة مالية متخصصة.
- ✓ تلبية احتياجات السوق المحلية عن طريق المؤسسات الناشئة.
- ✓ القضاء غلى البيروقراطية الادارية و المحسوبية و جميع أساليب الوساطة من أجل تشجيع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المؤسسات.
- ✓ يمكن أن تساهم المؤسسات الناشئة في خلق علاقات إقليمه و دولية بين دول العـــالم مـــا لم يقتصر دورهـــا على التنمية الداخلية، مما يخلف فرص العمل و زيادة الاستثمارات العابرة للحدود.

13. دراسة **زياني عبد الحق، هواززهرة، (**2022)، بعنوان " مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الناشئة الجزائرية-" مجلة دراسات اقتصادية) تطرقت هذه الدراسة إلى" التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الدول النامية نتيجة التحولات الاقتصادية الدولية في ظل المنافسة التجارية المتعاظمة التي تشهدها الأسواق المحلية و العالمية حيث أصبحت هذه المؤسسات تواجه خطر الفشل، خلال سنواتها الأولى من الانطلاق و ضعف مواردها المالية، و عدم حصولها على المعلومات و الاستشارات و خدمات التدريب مما أدى إلى خلق سبل جديدة لدعمها في بدايتها و مرافقتها في كل المراحل من أجل نجاحها و استمرار هذه المؤسسات"، و خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ ان المؤسسات الناشئة تعتبر أحدى الرهانات التي من شأنها تحقيق النـــمو الاقتصادي في مختلف دول العـــالم و من خلالها يتم تحقيق التنمية المستدامة و مواجهة حالات الفقر وخـلق فـــرق العـــمل للمساهمة في التخفيف من البطالة مما يودي إلى المساهمة الفعالة في القطاع الاقتصادي المنشود في الجزائر، و مقارنة بالدول المتقدمة تعتبر المؤسسات الناشئة في الجزائر دون المستوى المرجو و ذلك راجع للضعف التكنولوجي و صعوبة التمويل التي

تعترضها هاته المؤسسات مع عدم وجود الدعم الكافي من حاضنات الأعمال و مسرعات الإعمال و محدوديتها لـــذا و جب على الدولة توفير المناخ المناسب لهذه المؤسسات في مختلف القطاعات.

14. **دراسة بومنجل عزالدين، قطيب عبد القادر**(2024)، بعنوان "دور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية)، تطرقت الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية "إلى أي مدى يمكن للمؤسسات الناشئة المساهمة في دعم التنمية المحلية"، و خلصت الدراسة إلى:

- ✓ إن التنمية المحلية أصبحت حقيقة تفرضها الظروف و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية ، إذ وجب على الدول زيادة الاهتمام بالمناطق النائية و الداخلية، لانعكاساتها على الوضع الاقتصادي العام للبلاد، فدعم التنمية المحلية من شأنه الإسهام في دعم النمو و خلق الثروة و بالتالي تحقيق الرفاه الاجتماعي، و المساهمة في الاقتصاد الكلي للبلاد ، و عليـــه و جب إيجاد بدائل للخطط التقليدية في المناطق المحلية و إيجاد خيار جديد و التوجه نحو دعم المؤسسات الناشئة بغية المساهمة في التنمية المحلية و لقدرتها على التوسع و النمو و تحيق عوائد مرتفعة في أزمنة قياسية و بتكاليف منخفضة، و لإنجاح هذا المسعى الجديـــد و جب تأطير الشباب الراغب في الاستثمار و تأهيلـــه، و مساعدة المؤسسات الناشئة في جميع مراحل حياتها و الراغبة في الاستثمار في المناطق الداخلية و النائية، كـــما لا ننسى دور الجماعات المحلية في إيجاد السبل الكفيلة و الطرق المناسبة لدعم التنمية المحلية و خلق مناخ ملائم من أجل استقطاب المشاريع الاستثمارية و التنموية.

15. **دراسة شابني سفيان، (2023)**، بعنوان " المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي لعصرنة الـــواقع الاقتصـــادي في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية)، حاولت الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية "ما مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في عصرنة الواقع الاقتصادي في الجزائر؟"، و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ إن الوضع الاقتصادي العالمي و مسعاه لتحقيق التنمية الاقتصادية و التكنولوجية فرض على الجزائر مواكبة هذه التغيرات و خلق استراتيجيات جديدة من اجل تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال التنويع الاقتصادي، الرقمنة، و تبني مفاهيم إقتصاد المعرفة، و هذا ما دفع المشرع الجزائري إلى اعتماد المؤسسات الناشئة، لدورها الفعال في خلق فرص العمل و المساهمة في النمو الاقتصادي، و تعمل على زيادة الدخل الوطني، إلا أن المؤسسات الناشئة تعرف العديد من الصعوبات على أرض الواقع منها استحداث إطار قانوني خاص بالمؤسسات الناشئة مما خلق جملة من المعوقات لنشاطاتها الاقتصادية القائمة على الابتكار و بالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة منها، كما يجب تكثيف الجهود من اجل زيادة حجم التمويل و الإنفاق لمضاعفة فاعليتها على أرض الواقع مع استحداث إطار قانوني و تنظيمي للمؤسسات الناشئة، و إقحامها في جميع البرامج الوطنية المـــوضوعة للتنمية الاقتصـــادية،و هـذا بناءا على نـدوات و ملتقيات وطنية و دولية للتعريف بمدى اهمية المؤسسات الناشئة في ترقية الاقتصاد الوطني و التعريف بها.

16. **دراسة علاش أحمد (2023)**، بعنوان "دور المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي" مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية) حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية "ما دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي؟" توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الناشئة تستطيع تغطية عدة مجالات اقتصادية و مـــالية، منـها المنتج للســـلع و الخدمات، و منها القائم بأعمال التسويق في المجال الميداني و الافتراضي، و أخرى متخصصة في التمويل مما يمنح القدرة على تلبية الطلب المحلي و حتى الأجنبي، و توفير فرص عمل مباشرة و غير مباشرة، و تمكين خريجي الجامعات من خلق مناصب عملهم، و هذا أسوة بالدول المتقدمة حيث تبنيت الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و اليابان هذا النوع من المؤسسات خلال النصف الثاني من القرن العشرين لما لها من فوائد و مزايا مع أن الشركات الكبرى و الكبيرة ليست ضمن إمكانيات الدول النامية، و تستطيع المؤسسات الناشئة خلق قدرات أكثر نفعا حين تعمل في مجال الابتكار لأن السوق تحتاج دوما لسلع و خدمات مبتكرة و متنوعة و تمنح المستهلك فظاءات جديدة تلبي رغباته و تشبع حاجياته و هذه سمة المستهلك المعاصر في العديد من الدول المتقدمة و النامية مما يمنح المؤسسات الناشئة ديناميكية مستمرة لنشاط المؤسسات الناشئة و زيادة أعدادها، و من أهم النتائج المتوصل إليها الدراسة هي أن مجال نشاط المؤسسات الناشئة متعددة مهما تطورت الدول و اقتصاداتها و أن منح الفرص لهذه المؤسسات يعطي أكثر نفـــعا من إنشاء مؤسسات كبيرة كما إن المخاطرة في المؤسسات الناشئة يزيد الثروة و الناتج المحلي، كما ان الجامعات تعد البيئة المناسبة لإنشاء ة تكور هــذا النـــــوع من المؤسسات مع الاعتماد على حاضنات الاعمال ة مسرعات الأعمال للزيادة في عدد المؤسسات الناشئة و تطرقت الدراسة لتوصيات منها إشراك القطاع العام و الخاص لتقديم احتياجاتهم مع اعتماد منتوجات المؤسسات الناشئة لتلبيتها، دراسة احتياجات السوق و توجيه المؤسسات الناشئة لتلبيتها، إيجاد آليات جديدة لتأمين المؤسسات الناشئة لتغطية المخاطر التي تترصدها مع توفير صناديق التمويل الجماعي لصالح المؤسسات الناشئة الميتكرة.

17. **دراسة موفق كمال، شيبوط سعيدة، (2023)**، بعنوان "المؤسسات الناشئة كآلية لدعم النمو الاقتصادي (مفهومها، ضمانات نجاحها و عراقيله)"مجلة التراث)، حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية "ما المقصود بالمؤسسة الناشئة؟ و ما هي خطوات إنشائها لضمان نجاحها؟ و ما العراقيل و التحديات التي تواجهها؟".و تطـرقت هذه الدراسة لموضوع المؤسسات الناشئـة كآلية لدعم النمو الاقتصادي، رغم تعـــدد التعاريف لمفهومها

و عدم الاستقرار على تعريف دقيق لمصطلح المؤسسات الناشئة فيمكن تعريفها على أنها مشروع تجاري جديد بارز يهدف إلى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق لتلبية حاجات الســـوق، كـــما أنها تختلف عن المؤسسات الصـــــغيرة و المتوسطـــة من حيث التمويـل و الحداثة و الأهداف، مع أن المؤسسات الناشئة تعاني من الهشاشة و عدم الثبـات و هذا راجع لحداثتها و صعوبة الحصول على التمويل اللازم، و لنجاحها يجب توفر التمويل الكـــافي و الكفاءات البشرية المبدعـــة في الإنتاج و القيادة، و رغم دلك فإنها تلعب دورا رئيسيا في اقتصاديات دول العالم، و من أهم توصيات

الدراسة وضع إطار تنظيمي يحدد القانون الأساسي للمؤسسات الناشئة، تنشيط دور حاضنات الاعمال محليا و دعمها، يسند تسيير المؤسسات الناشئة و ترقيتها لوكالة وطنية تنشأ لهذا الغرض، مرافقة هذا الكيان الجديد بتقديم التمويل الكافي في مرحلة الإنشاء و التخطيط و حتى في مرحلة النشاط بغية استمرارها و تحقيق النمو.

18. دراسة العوادي حمزة (2023)، بعنوان " المؤسسات الناشئة مفتاح تحقيق الانطلاق الاقتصادي في الجزائر" مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية)، حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية " ما هي السبل الممكنة لتحقيق الانطلاق الاقتصادي في الجزائر من خلال المؤسسات الناشئة؟ "، و تطرقت الدراسة إلى السبل و الكيفيات التي يمكن بها الانسلاخ من التبعية المزمنة للمحروقات التي جعلته عاجزا عن تحقيق الانطلاق الاقتصادي مقارنة بالعديد من الاقتصاديات التي اعتمدت المؤسسات الناشئة التي تعتبر مفتاح لتحقيق هذه الانطلاقة، التي تعتمد على الابتكار و الإبداع الذي يعد جوهر التنافسية قائد التنمية الاقتصادية، كما أن المؤسسات الناشئة تتيح زيادات هائلة في الإنتاجية و فرصا أفضل لتنويع الاقتصاد، و قنوات أكثر للتوزيع، و تشجع إنتاج السلع و الخدمات و تساهم في إيجاد أسواق جديدة، كما لا يمكن تحقيق ذلك عن طريق نمادج جاهزة مبنية على واقع مختلف عن واقعنا لذلك يجب ان تتوافر بيئة تحتضن المؤسسات الناشئة و تلتف حولها لتخلصها من النقائص التي تعاني منها، كما أوصت الدراسة بمراعاة طبيعة و خصوصية المؤسسات الناشئة لذلك وجب وضع إطار قانوني و تنظيمي يشجع على الاستثمار و المخاطرة و يدعم الابتكار من خلال توفير بيئة مناسبة لذلك، تفعيل الأسواق المالية التي تعتبر رهان تطوير المؤسسات الناشئة تحقيق الانطلاق الاقتصادي، تمويل المؤسسات الناشئة من خلال مؤسسات مالية أو بنوك متخصصة لهذا الغرض، مراعاة احتياجات الحقيقية للسوق المحلية و التي على أساسها تنشأ المؤسسات الناشئة، محاربة البيروقراطية الإدارية و جميع أساليب الوساطة و المحسوبية لأنها تعتبر اهم معوقات انشاء المؤسسات، الانفتاح على التجارب الناجحة و الرائدة في مجال الانطلاق الاقتصادي عن طريق المؤسسات الناشئة و الاستفادة منها، توفير البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا و التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

19. دراسة ناجم زينب، (2023)، بعنوان "واقع تمويل المؤسسات الناشئة كآلية حديثة لدعم و تطوير الاقتصاد في الجزائر"،مجلة اقتصاديات الإعمال و التجارة)، حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية "ما هي أهم الآليات و الطرق المعتمدة في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟"، و توصلت الدراسة إلى انه رغم سعي الجزائر لخلق هيئات داعمة تعمل على ترقية المؤسسات الناشئة بما يتوافق و متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، حيث قامت بإستحداث أجهزة مرافقة و مساعدة لحاملي المشاريع الاستثمارية للحصول على الموارد اللازمة و تجسيد مشاريع الشباب للنهوض بالاقتصاد الجزائري، إلا أنه يعتبر متأخرا نوا ما و هذا راجع للتأخر التكنولوجي في جميع الأصعدةو بغية مواكبة الركب وجب إيجاد سبل جديدة لإقامة اقتصاد متنوع خارج عن التبعية للمحروقات و هذا من خلال المؤسسات الناشئة، و أوصت الدراسة بالعمل على الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال المؤسسات الناشئة كونها

الحجر الأساس لإقتصاديات الدول، العمل على اعتماد التمويل الجماعي للمشاريع الناشئة لأنه يحمل بعدا اجتماعيا بارزا يقوم على مبدأ التكافل الاجتماعي لخدمة فكرة أو مشروع ما أو إعادة توزيع الموارد المالية و استغلالها بطريقة أفضل.

20. دراسة صفراني عائشة، مطابس أمال، (2022)، بعنوان "المؤسسات الناشئة كأحد دعائم الاقتصاد الوطني(الواقع و التحديات)، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية)، حاولت هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية: "ما الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة؟ وما العراقيل و الصعوبات التي حالت دون تطورها؟ "، و توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن الجزم أن الآليات المقدمة من طرف الجزائر من خلال اهتمامها لتشجيع و خلق جو مناسب و ملائم لدعم مشاريع المؤسسات الناشئة، كفيلة و ناجعة لتنمية و تطوير المؤسسات الناشئة و هذا ما هو ملاحظ على أرض الواقع من تدني في القيم المضافة و التي من المفروض تتجلى في عائد الاقتصاد الوطني، و عليه فإن تجربة الجزائر تعتبر محدودة و هزيلة مقارنة مع دول توافق اقتصاده، و هذا راجع لعدم الجدية في خوض انشاء مشاريع حيوية، و تخوف اصحابها من الخسارة المبكرة و ما يترتب عنها من تبعات و أعباء، و هذا راجع لقلة توفير الإطارات و الهياكل المتخصصة و التي تسمح بإنشاء ذلك، كما أوصت الدراسة بمراعاة العمل على تسهيل الإجراءات القانونية و الإدارية لدعم هذه المنشآت، العمل على و ضع و تجسيد رؤية مستقبلية و واضحة لكيفية التغيير للأحسن من تبني مبدأ الإبداع و الابتكار، مرافقة هذه المشاريع من بداية حياتها و في مختلف الميادين، توفير مناخ ملائم لدعم المؤسسات الناشئة و محالة العناية بها، العمل على تحفيز الفئة الفتية لحيوية طاقاتها لولوج عالم المؤسسات الناشئة.

21.دراسة **جصاص لبنى، شحماط شهر الدين**، (2022)، بعنوان " دور المؤسسات الناشئة في التنمية المحلية لمناطق الظل في الجزائر" المجلة الشاملة للحقوق)، قامت الدراسة بمحالة الإجابة على الإشكالية التالية: "كيف يمكن للمؤسسات الناشئة أن تكون فاعلا في التنمية المحلية بمناطق الظل بالجزائر؟" و توصلت الدراسة على ان رهان الجزائر القائم على تنمية مناطق الظل و عمل جميع القوى الفاعلة سياسيا و اجتماعيا على الوصول للهدف المنشود في ظل ثنائية هي الأمن و التنمية، التي أحد محاورها المؤسسات الناشئة معتمدة في ذلك على برامج و خطط تنموية، و فتح المجال للشباب بهذه المناطق لتجسيد أفكارهم و مشاريعهم على ارض الواقع و هذا لتفادي العديد من التهديدات و الإشكالات الاقتصادية و الاجتماعية كتقليص مستويات البطالة، عن طريق مشاريع تنموية للحيلولة دون استقطابهم من طرف جماعات الجريمة المنظمة أو انخراطهم ضمن شبكات التجارة غير شرعية، ناهيك عن المساهمة في الإنعاش الاقتصادي على المستوى الوطني، و رغم تبني الحكومة الجزائرية مند الاستقلال للعديد من المشاريع و البرامج التنموية إلا أنها سارت عكس ما يتمناه المواطن المحلي و هو ما أدى إلى ظهور مناطق الظل إلى الواجهة، مما استدعى النظر بجدية في تقليص هذه المناطق و الحد من توسعها الذي يؤدي إلى خلق فجوات اجتماعية و اقتصادية عبر أقاليم الوطن، و يعتبر سعى الجزائر للتنويع الاقتصادي من خلال المؤسسات الناشئة هو الاختيار الأمثل للخروج من التبعية

الاقتصادية، و تحقيق التنمية المستدامة، مع العمل على زيادة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة و العمل على ترقيتها و الرفع من فعاليتها، بهدف تحقيق البرامج التنموية بمناطق الظل التي تتوفر عـــلى لإقامة مشاريع خدماتية أو مشاريع تطوير الطـــاقة الشمسية أو الصناعة الفلاحية و الحيوانية و كذا الصناعة التقليدية و تمكين المرأة.

22. دراسة **رياض باعوز، منير لواز، رشيد علاب**، (2022)، بعنوان "آليات دعم المؤسسات الناشئة لتحقيق التنمية المحلية" ، Journal of Management and Organizations Strategy JMOS)، اشكالية الدراسة "ما الدور الذي تقدمه حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة لتحقيق التنمية المحلية؟" و توصلت الدراسة إلى أنه رغم المبادرات المقـــــدمة من طريق جميع الأطراف و على رأسهم المسؤول الأول للبلاد إلا أن المؤسسات الناشئة لا زالت لم تصل للمستوى المطلوب و الوصول إلى الدور الفعال للنهوض بالتنمية المحـــلية، لذا وجب معرفة مسببات هذا التأخر و معـــالجتها، اما التأخر الحاصل في عمل حاضنات الأعمال فمرده إلى نقص التحسيس لدى الشباب بدور هذه الآلية في مجال الدعم و المرافقة.

23. دراسة **غياط شريف، بوفرح منيرة، (2022)**، بعنوان " دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة" مجلة قضايا معرفية)، إشكالية الدراسة هي "ما هو دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة؟ و كيف تســـــاهم في ذلك؟" إن ما يؤرق الدول في المجال الاقتصادي هو تحقيق التنمية المستدامة، و تبين أن المؤسسات الناشئة هي الخيار الأمثل و الاستراتيجي لتحقيق هذه التنمية و ذلك لخلقها لفرص العمل و تنمية المواهب و الإبتكارات و ترقية روح المبادرة الفردية و تحريرها، حيث أصبحت المؤسسات الناشئة ضرورة حتمية لما تحققه من نتائج إيجابية على مختلف الأصعدة، لذا وجب الاهتمام بها و توجيه الشباب و تحفيزهم على التوجه لتفجير طاقاتهم في هذا النوع من المؤسسات، و أوصت الدراسة بالعمل على تشجيع الابتكارات و تثمين نتائج البحث العلمي، مع توفير الدعم اللازم لنجاح المؤسسات الناشئة تحفيزها عن طريق إطار قانوني تنظيمي خاص و تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشائها، و توجيه الشباب نـــــحو الاستثمار في مجال الابتكار الأخضر والتوعية البيئية.

24. دراسة **بحيري قادة، كرفيس فاطمة الزهراء**، (2023) بـــعنوان "التحفيزات الجبائية لصالح المؤسســـــات الناشئة في الجزائر مع الإشارة إلى صندوق المؤسسات الناشئة "، مجلة أفاق علوم الإدارة و الاقتصاد) حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية "ماهي أبرز التحفيزات الجبائية و المالية التي من شأنها تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر"؟ و تمت دراسة حالة الجزائر و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

* لا يمكن تطوير المؤسسات الناشئة من خلال القوانين المالية وحدها إذا لم ترفق بالمراسيـــم التنفيذية ذات الصـــلة التي من شأنها تفعيل الأحكام القانونية الخاصة بحل مشاكل المؤسسات الناشئة؛

* يمكن لديناميكية المؤسسات الناشئة أن تحدث حركية اقتصادية في ظل إقتصاد المعرفة إذا كان مسؤولي صندوق تمويل المؤسسات و الشركات الناشئة يتحلون بإرادة تغيير الواقع الاقتصادي؛

25. دراسة **بن عياد جليلة، (2022)**، بعنوان "دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية"، مجلة الدراسات القانونية)، إشكالية الدراسة " كيف تساهم المؤسسة الناشئة في تنمية الاقتصاد الوطني؟"، و توصلت الدراسة إلى أنه في الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة كونها تهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لأنها الخيار الاستراتيجي الذي يمكن الدولة من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، في ظل التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي و توجهه نحو التكنولوجيا فأصبحت العلوم و المعارف هي المصدر الأهم للميزة التنافسية مما يحتم زيادة الاهتمام بالابتكار لأنه حجر الأساس لإقلاع المؤسسات الناشئة.

و مع زيادة الاهتمام بتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات و التطورات الحاصلة على المستوى العالمي و إخراجه من التبعية للمصدر الوحيد (المحروقات)، فتعتبر المؤسسات الناشئة عامل مهم لنجاح الحياة الاقتصادية في هذا الشأن، فبإمكانها تقديم إضافات في تطوير الاقتصاد متى وجدت أفضل الطرق للدعم، كما أوصت الدراسة بتقديم الدعم الكافي للمؤسسات الناشئة من خلال تسهيل إجراءات التمويل و مراعاة الاحتياجات المالية لها و توفير المناخ اللازم لعملها، و تعزيز مكانتها في سلم الاقتصاد الوطني.

26. دراسة **حسين يوسف، صديقي إسماعيل (2021)**، بعنوان " دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية)، إشكالية الدراسة "فيما تتمثل أهم التحديات التي تواجه خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر؟"، و خلصت الدراسة إلى أنه بدون المرافقة و المساعدة في جميع مراحل حياتها بداية من مرحلة ما قبل الانطلاق دون ذلك لا يكتب النجاح للمؤسسات الناشئة كونها كيان هش حديث النشأة لا يتوفر على الخبرة الكافية و مبني على الابتكار.

27. دراسة **زقار بخدة، (2022)**، بعنوان دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة و مرافقتها لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"،Journal of Management and Organizations Strategy JMOS)، إشكالية الدراسة " هل يمكن للمؤسسات الناشئة تدارك عجز المؤسسات التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟" و توصلت الدراسة إلى أن بغية تطوير الأداة الإنتاجية و تقليص فاتورة الاستيراد و تخفيض حجم العجز في الميزان التجاري و تنويع مصادر الاقتصاد الوطني و الخروج من التبعية للمصدر الوحيد المعتمد حاليا و هو المحروقات، و جب الاهتمام بالمؤسسات الناشئة و حاضنات الأعمال لاحتضانها، كما يجب على صانعي القرار التكثيف من عمليات التدريب و التحسيس و التوعية لمؤسسي المؤسسات الناشئة بدورهم الاقتصادي و توجيه الشباب الحامل لفكرة [بداعية و تجسيدها في مؤسسة ناشئة نحو تلبية الاحتياجات الحقيقية للأعوان الاقتصاديين المحليين من مستهلكين أو شركات، مع تركيز الإنفاق الحكومي في مجال البحث و التطوير و مواصلة السياسة المنتهجة من خلال إنشاء حاضنات الأعمال و ربط الجامعة و مراكز البحث العلمي ببيئة الأعمال، بهدف دعم المؤسسات الناشئة.

28. دراسة **بن سعيد لخضر، مداني بن شهرة (2014)**، بعنوان "متطلبات التنمية الاقتصادية و ضرورة اقتصاد المعرفة"، مجلة العلوم الاقتصادية)، الإشكالية التي حاولت الدراسة معالجتها "ما المقصود بالتنمية الاقتصادية و ما هي متطلباتها في ظل تحديات اقتصاد المعرفة؟"و توصلت الدراسة إلى أنه الدافع القوي لكل المؤسسات لإيجاد منهج عمل واقعي و سليم وجب الاعتماد على المعلومة (عصر المعلومات)، و ذلك بغية الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) لتحقيق الجودة التنافسية، رفع الكفاءة الإنتاجية، و الانفتاح على الأسواق العالمية من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية و التحـكم الجيد في المعرفة التي تعتبر المسألة الحاسمة في تمكين المجتمع مـــن توسيع خـياراته و تقود المجتمع نحو استغلال الموارد الطبيعية بناءا على الاقتصاد المعرفي، و هو لب التنمية الاقتصادية.

29. دراسة: **شابني سفيان (2023)**، بعنوان "المؤسسات الناشئة كـــخيار استراتيجي لعصـــرنة الـــواقع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية)، إشكالية الدراسة هي : ما مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في عصرنة الواقع الاقتصادي في الجزائر؟، و النتيجة التي وصلت إليها الدراسة تمثلت في أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية إلا من خلال التنويع الاقتصادي، الرقمنة، تبني مفاهيم اقتصاد المعرفة ، لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى وضع مجموعة من الاستراتيجيات و البرامج، و تجسيدها من خلال المؤسسات الناشئة كونها الخيار الأمثل لتحقيق تلك البرامج، رغم الصعوبات و المعوقات التي تواجهها تلك المؤسسات على أرض الواقع أولها انعدام الإطار القانوني لها لذا وجب:

* استحداث إطار قانوني و تنظيمي للمؤسسات الناشئة، و زيادة حجم التمويل و الإنفاق.

* وضع حصة للمؤسسات الناشئة في كل برامج التنمية الاقتصادية الوطنية و اعتمادها كممون لها.

* إبراز دور المؤسسات الناشئة في تحقيق ترقية الاقتصاد الوطني و التحفيز لإنشائها من خلال الندوات و الملتقيات.

30. دراسة **سوداني يمينة، مكرود حسام (2022)**، بعنوان " المؤسسات الناشئة: فرصة الجزائر في الإقلاع الاقتصادي"، Journal of Management and Organizations Strategy JMOS)، من خلال هذه الدراسة التي حاولت الإجابة على مجموعة من الأسئلة و المتمثلة في:

*ما مفهوم المؤسسات الناشئة؟ المؤسسات المصغرة، حاضنات الإعمال؟، ما خصائص المؤسسات الناشئة؟، ما أنواع حاضنات الأعمال؟، في ماذا تتمثل مبادرات الجزائر لتشجيع المؤسسات الناشئة؟، كيف ساهمت بعض المؤسسات الناشئة في النمو الاقتصادي للدول؟، و توصلت الدراسة إلى أن أحد أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار هذا النوع من المؤسسات هو سهولة الإنشاء مع أنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة و سعي الدولة في الآونة الأخيرة إلى تدعيمها كونها مغذية و مكملة للصناعات الكبرى، تعد المؤسسات الناشئة و الصغيرة النواة التي تعمل على ترجمة الأفكار الإبـــــداعية و الانجازات العلمية إلى مشروعات عمل جادة و منتجة تعمل على خلق فرص العمل. مما يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، كما أوصت الدراسة عـــــلى العمل بجدية لتشجيع الطلبة و البـــاحثين و الأساتذة على ولوج عالم المؤسسات الناشئة، العمل على تدريب طلبة الجامعات و المعاهد لرفع الوعي في هذا المجال، استحداث

مقياس في الطور الثانوي تحت عنوان "فكر ريادة الأعمال" ويمتحن فيه التلاميذ ضمن مواد البكالوريا لترسيخ ثقافة ريادة الأعـــــــــمال و مرافقته بمقياس المقاولاتية في الجامعات.

31. دراسة مخانشة أمنة (2021)، بعنوان "المؤسسات الناشئة في الجزائر -الإطار المفاهيمي و القانوني" ، مجلة صوت القانون)إشكالية الدراسة تمثل في عدة تساؤلات : "ما مفهوم المؤسسات الناشئة؟ و ما مدى تأطيرها من الناحية التنظيمي و فعليا في ظل المراسيم التنفيذية السارية التطبيق؟ و هـــــل سيحقق المســـعى التنظيمي المـؤسسات الناشئة التنمية و التطوير و التنويع للاقتصاد الوطني؟.و توصلت الدراسة إلى:

* كثرة الأبحاث و الدراسات في هذا المجال أدت إلى إعطاء تعاريف متباينة و عديدة.

*عدم حصر المشرع مجال نشاط المؤسسات الناشئة ضمن المجال الإبتكاري و التكنولوجي، و عدم تعريفها إلا من خلال معايير تتعلق بها.

*عدم إقبال الشباب على إنشاء المؤسسات الناشئة راجع لقلة الإشهار و التعريف بها كونها حديثة على المجتمع.

*مميزات المؤسسات الناشئة تجعلها مصدر جذب لرجال الأعمال و رواد الأعمال، الذين يعتبرون المؤسسين ذاتيا، بتجسيد أفكارهم الإبداعية، و بتكاليف منخفضة.

*الصعوبة في مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل يشكل عائقا أمام المؤسسات الناشئة و خاصة ما تعلق بالتجارة الالكترونية، و ذلك راجع للجنة المخول لها منح علامة مؤسسة ناشئة، أو علامة حاضنة أعمال، أو مشـــروع ابتكاري لا تضم ضمن أعضائها ممثل وزارة التجارة، خاصة إذا كانت الابتكارات تمس المنتجات و الاتصالات.

32.دراسة **ميسون بلخير، غربي العيد**، (2023)، بعنوان "الهياكل و الآليات الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر" المجلة الجزائرية للاقتصاد الجزائري ، تمثلت إشكالية الدراسة في "ما هي الآليات التي كرستها الحكومة الجزائرية لـــــدعم و تمويل المؤسسات الناشئة لضمان بقائها و استقرارها و مــن ثم مساهمتها في الحد من البطالة؟ و خلصت الـــدراسة إلى أن سعي الدولة الجزائرية في دعم المؤسسات الناشئة من خلال حزمة من التسهيلات تمثلت في إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم و متابعة الاستثمار و الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

33. دراسة **أمينة عثامنية، منال بلعابد،(2020)**، بعنوان المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم و هياكل الدعم" حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، تمثلت إشكالية الدراسة في " ما هي جهود الجزائر في تنظيم و دعم المؤسسات الناشئة؟" و توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الناشئة حديثة النشأة في الجزائر و رغم هذا سعت السلطات الجزائرية لتوفير البيئة الناسبة لنموها و تطور نشاطها من خلال هياكل الدعم و المرافقة مثل ANSEJ، CNAC، ANDI، ANGEM، بغية بلوغ الأهداف المرجوة منها و أصت الدراسة على أنه يجب أعادة النظر في القوانين الخاصة بتسيير هذه الهياكل حتى يكون أكثر فعالية.

2.1. المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة.

أن تعاظم المنافسة التجارية التي تشهدها الأسواق المحلية و العالمية في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، و نتيجة للتأثير التكنولوجي المتزايد في الحياة الاقتصادية، أصبح مصطلح المؤسسات الناشئة الأكثر تداولا و شيوعا في أوساط الهيئات الأكاديمية و السلطات الرسمية كل ذلك نتيجة لأهميتها البالغة في النهوض باقتصاديات الدول النامية.

1.2.1. المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

حاولت الجزائر مواكبة عصر المؤسسات الناشئة و الابتكارية، التي من شأنها النهوض باقتصاد الدولة و تجسد ذلك عن طريق شق طريقها بسن مجموعة من القوانين، التي من شأنها تنظيم و تسهيل سير هذه المؤسسات.

- **تعريف المؤسسات الناشئة startups:**

✓ تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: مشروع صغير بدأ للتو كلمة startup تتكون من جزأين _start _ و هو مايشير إلى فكرة الانطلاق و up هو ما يشير لفكرة النمو الاقتصادي[1].

✓ يعتبر مصطلح المؤسسات الناشئة مستوحى من كلمة star_up الانجليزية، و هو مصطلح أمريكي الأصل يدل على التصور الإبداعي، فالشركة الناشئة هي شركة جديدة تكون صغيرة في العادة عند إنشائها و تشغيلها تسعى للاستدامة و القابلية للتطور و التوسع، تتميز بمعدل نمو مرتفع، إذ يرتكز نشاطها على طرح منتجا (سلعة /خدمة) أو فكرة مبتكرة أو قائمة على التجديد في سوق تتقبلها و تفتح لها آفاقا واسعة[2].

✓ المؤسسات الناشئة هي مغامرات بشرية تهدف إلى إنشاء منتجات أو خدمات جديدة ثم بيعها في ظل ظروف عدم التأكد الشديد من حيث البحث والتطوير أو من السوق المحتملة، يتم إنشاؤها عادة من طرف مقاولون يفتقرون إلى الأموال اللازمة للنمو، وإمكاناتها الكبيرة على النمو هو ما يقنع بعض المستثمرون بالمشاركة في هذه الرحلة الخطيرة للغاية وبذلك سيتعين على المؤسسين إظهار قوة إقناع لتلقي المساعدات الممكنة التي توفر لهم الوقت والمال لتنفيذ مشروعهم المقاولاتي مما سيزيد من فرص نجاحهم[3].

✓ مما سبق يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسات صغيرة في مراحلها الأولى من التأسيس تتمحور حول فكرة مبتكرة أو منتج جديد، يتم إنشاؤها من قبل رواد الأعمال بهدف حل مشكلة معينة في السوق أو العمل على تطوير و تحسين منتج أو خدمة موجودة بشكل كبير، و تعتمد في ذلك على التكنولوجيا الحديثة و غالبا ما تتميز بحجمها الصغير وهيكلها المرن و بطموحاتها العالية و رغبتها في النمو السريع و الابتكار، وتتمتع بمرونة عالية وقدرة على التكيف مع التحولات السريعة في البيئة التجارية، مما يتيح لها التفاعل بسرعة مع احتياجات السوق والتغييرات التكنولوجية.

- **القانون التأسيسي للمؤسسة الناشئة :**

[1] بوالشعور الشريفة، 2018، " دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد04، العدد 2 ، ص 420.

[2] علاش احمد، 2023 "دور المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي" جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد رقم 14 العدد 1، ص 178-179

[3] بن شواظ سمية، قادري رياض، لعوج زواوي، 2021، " المؤسسات الناشئة و نموذج تطوير العميل- دراسة حالة: بعض المؤسسات الناشئة بمنطقة سيدي بلعباس " المجلد 5 العدد 2، ص 17.

في مساء يوم الاثنين 02 نوفمبر 2020، أعلنت الحكومة عن ثمانية قرارات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة و طرق تمويلها و ذلك بغية تشجيع الاستثمار خارج المحروقات، بإنشاء صندوق استثماري لدعمها،و من مخرجات المجلس الوزاري المشترك حول الملف و المعبر عنه ببيان للوزارة الأولى الذي تناول عرضا لآليات مساعـــدة المقـــــاولاتية و قيودها و حدودها في تمويل المؤسسات الناشئة.

كما أقر قانون المالية لسنة 2020، تسهيلات و تحفيزات جبائية لفائدة هذه الأخيرة التي تنشط في مجال الابتكار و التكنولوجيا الجديدة، و إعفائها من الضريبة على الأرباح و الرسم على القيمة المضافة بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق و ضمان تطويرها لاحقا.

تسعى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة عل إحداث إطار قانوني و تنظيمي تحدد من خلاله طرق تقييم الأداء من خلال وضع خارطة طريق لدعم و تمويل هذه المؤسسات و كيفية مساهمة المغتربين و تطبيق آليات إعفاء ضريبي لتمكين الشباب من الإسهام بفاعلية لتحرير الاقتصاد الوطـــــــني من التيعية للمحروقات.

و أهم القرارات التي أعلن عنها الوزير الأول لتجسيد هذه الإستراتيجية تتمثل في:

- ✓ إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل المؤسسات الناشئة.
- ✓ إنشاء مجلس أعلى للابتكار الذي يعنى بالتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفـــــكار و المبادرات المبتكـــرة و الإمكانيات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.
- ✓ وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة و الحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لإقتصاد المعرفة، من اجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات، علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة،و التي تفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من اجل تكييف آليات التمويل مع دورة حياة المؤسسات الناشئة.
- ✓ تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية و تطويرها، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة و اقتصاد المعرفة".
- ✓ تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي للمؤسسات الناشئة إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة".
- ✓ تمكين حاملي المشاريع و المؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب و التكوين المهني على المستوى الوطني.
- ✓ تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة لاسيما ولاية بشار، ورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان سطيف، باتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.[1]

[1] هوار زهرة، كروم وئام، مذكرة ماستر" واقع و أفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر-دراسة حالة (عينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية)-تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة إبن خلدون تيارت، الجزائر 2021/2020، ص 57،58،59.

- **متطلبات المؤسسات الناشئة:**

إن تأسيس أي مؤسسة ناشئة لابـــــد من تلبية مجموعة من المتطلبات الأساسيـــــة بغية نجاحها و اســـتـــدامتها و من الممـــكن أن تختلف متطلبات المؤسسة الناشئة باختلاف نشاطها ومجال عملها، ولكن هناك بعض النقاط العامة التي يجـــب على المؤسسين الناشئين أخذها بعين الاعتبار نوجزها فيما يلي:

1. **فكرة مبتكرة و رؤية واضحة:**
   - **الفكرة:** يجب أن تكون فرصة استثمارية و حاجة اقتصادية و اجتماعية و يمكن تلبيتها من خلال فكرة مبتكرة.
   - **الرؤية:** هي ذلك التصور الواضح لما تكون عليه و لما تريد تحقيقه من خلال المؤسسة الناشئة على المدى الطويل.
2. **دراسة السوق:**
   - **تحليل السوق:** تحليل السوق المراد ولوجه لفهم احتياجات العملاء و تحديد الجمهور المستهدف (متجانس، غير متجانس، العمر، الجنس.....).
   - **دراسة المنافسة:** معرفة المنافسين و معرفة نقاط القوة والضعف، و من المنافسون الرياديون و بماذا يمتازون.
3. **عرض المنتجات و الخدمات:**

   والبغية منها توسيع قاعدة العملاء أو الجمهور المستهدف و زيادة الوعي بالعلامة التجارية و ذلك وفق خطة تسويقية فعالة عن طريق قنوات توزيع المنتج أو الخدمة.
4. **خطة عمل واضحة:**
   - **خطة شاملة:** هي رسم للمسارات التي يمكن اتخاذها لتحقيق الرؤية الشاملة للمؤسسة و تحقيق أهدافها الإستراتيجية
   - **خطة مالية:** هي تحديد كيفية كسب المال لتغطية التكاليف المتوقعة مع تحديد توقعات الأرباح[1].
5. **التمويل :**
   - **مصادر التمويل:** تعتبر مصادر التمويل الكافية أحد أهم المحفزات نحو تمكين النمو المستدام للمؤسسة، وتتمثل عموما في التمويل الجماعي من متعاملين اقتصاديين، كالبنوك و المؤسسات الرائدة، و الهيئات الحكومية الداعمة، أو التمويل من خلال المدخرات الشخصية[2].
   - **إدارة التكاليف:** التخطيط الدقيق لتغطية التكاليف و إدارتها بفعالية في حدود مصادر التمويل المتوفرة.
6. **تكوين فريق العمل:**
   - **الاختيار:** استقطاب مجموعة اجتماعية تكون فريق مؤسس متميز لتحقيق الرؤية بمهارة من خلال رسم الخطط.[3]
7. **التطوير المستمر للمنتج أو الخدمة و القدرة على التكيف:**

[1] رشيد شداد، عادل عيداوي، "الابتكار في المؤسسات الناشئة" دراسة حالة المؤسسة الناشئة« Nahla Delivery » بعنابة ، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2022/2021، ص51،50.

[2] بن عياد جليلة، 2022، "دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية"جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 08 العدد 01 ص 164.

[3] المؤتمر الدولي العلمي" المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة و متطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة"، 2023،جامعة بشار، الجزائر، الجزء الأول ص 165.

هي تلك الرغبة و الاستعداد للإبتكار و التطوير المستمر لمواكبة التغيرات السوقية و احتياجات العملاء بشكل أفضل تماشيا ردود فعل جمهور المستهدفين كقاعدة اختبار و العمل على تصميم و تطوير المنتج أو الخـــــدمة وما يتناسب و طلباتهم، مع قدرة المؤسسة الناشئة على التكيف و المتغيرات في السوق و البيئة العامة.

8. البنية التحتية و التكنولوجيا:

استخدام إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات لدعم المبيعات و الترويج لها وتحسن الكفاءة مع توفير المعدات و الأدوات اللازمة لتشغيل المؤسسة.

9. التسجيل القانوني و التراخيصّ:

- **الكيان القانوني:** إختيار الشكل القانوني المناسب، مع الالتزام بالتشريعات و اللوائح المحلية و الدولية ذات الصلة بنشاطها .
- **التراخيص و التصاريح:** لا يتم مزاولة النشاط إلا عن طريق الحصول على التراخيص و التصاريح المطلوبة.

10. البنية التحتية و التكنولوجيا:

استخدام إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات لدعم المبيعات و الترويج لها وتحسن الكفاءة مع توفير المعدات و الأدوات اللازمة لتشغيل المؤسسة.

إن هذه بعض المتطلبات لإنشاء أي مؤسسة ناشئة، و تختلف هذه المتطلبات حسب نوع النشاط و السوق المستهدفة و المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة.

- **أهداف المؤسسة الناشئة:**

إن المؤسسات الناشئة تلعب دورا هاما في الاقتصاد و المجتمع ، و يمكن أن تختلف هذه الأهداف حسب طبيعة المؤسسة و مجال نشاطها و تتنوع هذه الأهداف حسب الظروف و الرؤى، يكمن تلخيصها في ما يلي:

1. خلق فرص عمل جديدة:

تسهم المؤسسات الناشئة في خلق فرص عمل جديدة بداية من المؤسسين أنفسهم و بعدها جذب و توظيف الكفاءات البارزة ذات الموهبة و المهارة بخبرة قليلة او حتى بدون خبرة.

2. الرغبة في الابتكار و التطوير:

المؤسسات الناشئة هي السبيل الأمثل لتجسيد فكرة مبتكرة أو تقنية جديدة و تحويلها لعمل تجاري مربح من خلال تقديم منتجات أو خدمات تحمل قيمة فريدة و تفرض نفسها في السوق بشكل ملحوظ أو حلول بطرق جديدة مبتكرة تستقطب العملاء.

3. تحسين الجودة و الخدمة و الحفاظ على التنافسية:

بغية التقليل من التكاليف يتم استعمال أدوات و وسائل و تقنيات حديثة لرفع مستوى جودة المنتجات يساعـــدها في ذلك الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لإعطائها ميزة تنافسية بينها و بين الشركات الكبرى و يعطي تجارب أفضل للعملاء.

4. تحقيق التأثير الاجتماعي و الثقافي:

بعض المؤسسات الناشئة تسعى إلى إحـــــداث تأثير اجتماعي و ثقافي من خـــــلال إدخال قيم جديـــــدة للمجتمع و المســـاهمة في تطوير ثقافة المستهلك و تشجيعه على تقبل التغيير و خـــلق فرص عمل جديدة للشباب و تقليص معدل البطالة.

5. تحفيز الاقتصاد:

إن تعزيز المنافسة التي تحدثها المؤسسات الناشئة من خلال تقديم منتجات و خدمات مبتكرة و جديدة باستعمال التقنيات الحـــــديثة يؤدي إلى التنويع الاقتصادي يؤدي في النهاية إلى زيادة النمو الاقتصادي مما ينعكس إيجـــــابا على الحياة الاجتماعية.

6. جذب الاستثمارات :

تهدف المؤسسات الناشئة لجذب استثمارات من مستثمرين مهتمين بمجالات نشاطها و استثمار المدخرات لأصحاب المشروع يساعد في نموها و نجاحها مما يوسع قاعدة عملائها و المستخدمين لمنتجاتها أو خدماتها.

7. تلبية الحاجات السوقية:

إنشاء المؤسسات الناشئة هو الطريق الأمثل لتلبية الطلب المتنامي لحل مشكلة معينة في السوق أو المجتمع، و تقديم حلول مبتكرة،بطريقة فعالة، و يسهم في تحسين جودة الحياة و زيادة الرفاهية في المجتمع.[1]

الربحية و الاستدامة:

تهدف المؤسسات الناشئة إلى تحقيق عوائد مالية تضمن لها الاستمرار، بحيث تكون قادرة على الاستمرار و تمويل عملياتها و استثماراتها المستقبلية، و تحقيق استقلالها المالي للتحكم في مسار حياتها الاقتصادية.

1. 2. 2. المطلب الثاني: خصائص و مراحل حياة المؤسسات الناشئة و إجراءات تسميتها

- **خصائص المؤسسات الناشئة:**

المؤسسات الناشئة هي التي تمتلك إمكانية التطور و النمو بسرعة في السوق، تعمل على توفير طريقة لإطـــلاق و إدارة و توزيع نوع جديد من المنتجات و الخدمات للعملاء، و تتميز عن باقي الشركات بإستخدام و تصميم تقنيات جديدة مبتكرة و من أهم الخصائص المميزة للمؤسسات الناشئة تتمثل في:

[1] فايزة بالعابد " المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة و متطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة"، واقع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي، أيام 11،12 فبراير ،جامعة بشار، الجزائر، الجزء الأول. سنة 2023، ص 500، 501

شكل رقم 01: ما يميز المؤسسات الناشئة عن المؤسسات التقليدية

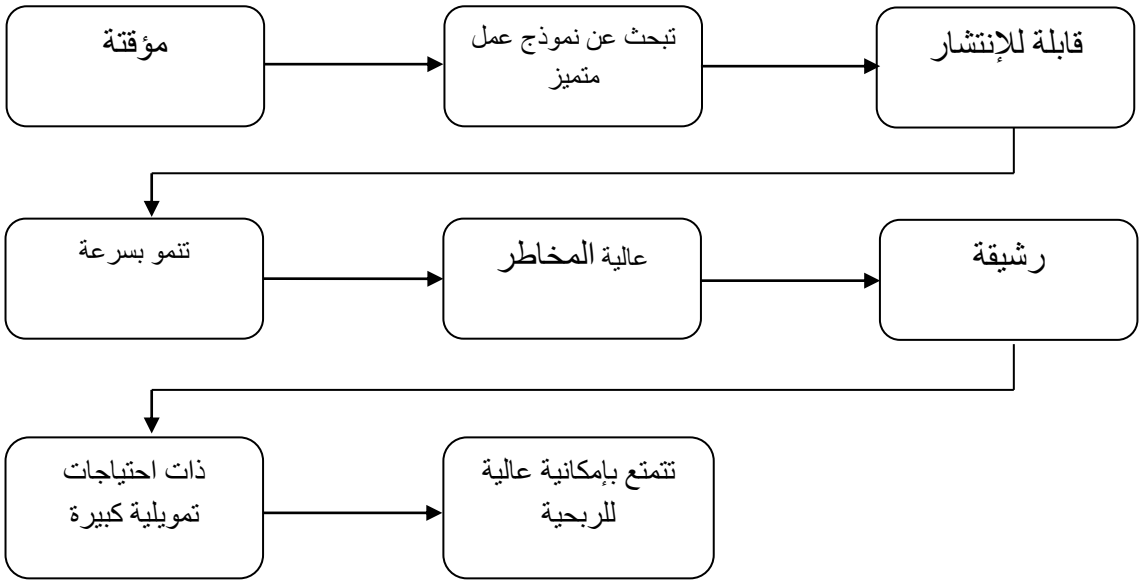

المصدر: فايزة بالعابد " المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة و متطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة"، واقع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي، أيام 11،12 فبراير ،جامعة بشار، الجزائر، الجزء الرابع. سنة 2023، ص 16،

يوضح الشكل أعلاه مجموعة من الخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات التقليدية الأخرى:

✓ **الخاصية الأولى:** يعني إن المؤسسات الناشئة لن تظل ناشئة و بالتالي لهـــا مسارين أما تحقيق النجاح و الـــريادة في مجال نشاطها أو الفشل و حتمية الاندثار

✓ **الخاصية الثانية:** هي بحث المؤسسات الناشئة عن نموذج عمل متميز تقوم من خلاله على إيجاد حلول جديدة للمشاكل القائمة أو تلبية احتياجات جديدة في السوق عن طريق منتج لم يسبق له مثيل.

✓ **الخاصية الثالثة:** إن المؤسسات الناشئة قابلة للانتشار و بمجرد نجـاح نموذجها المبتكر تستطيع أن تنفذه على أوسع نطاق و بواسطة أشخاص آخرين.

✓ **الخاصية الرابعة:** إن المؤسسات الناشئة تنمو بسرعة على الرغم من بداية مشاريعها بحجم صغير إلا أنها تهدف للنمو و التوسع السريع في حجم أعمالها و نطاق تأثيرها في السوق مقارنة بالمؤسسات التقليدية.

✓ **الخاصية الخامسة:** تتميز المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسات عالية المخاطر و تكون عادة مستعدة لتحمل المخاطر و تجربة الأفكار الجديدة دون الخوف من الفشل حيث يتعامل مؤسسوها على مستويات عالية من المخـــاطرة و على اتم الاستعداد لتحمل المخاطر المالية و الشخصية من اجل تحقيق رؤيتهم.

✓ **الخاصية السادسة:** رشيقة، بمعنى المؤسسات الناشئة لها قابلية التكيف بسرعة مع المتغيرات في السوق و البيئة التنافسية دون تعقيدات كبيرة و تتميز بالسرعة في اتخاذ القرارات و مواكبة كل التطورات.

✓ **الخاصية السابعة:** المؤسسات الناشئة ذات احتياجات تمويلية كبيرة إذ يعتبر التمويل شريان حياة أي عمل و غالبا ما تكون فكرة جذب استثمارات من مستثمرين لتمويل نشاطها و تطوير منتجاتها و العمل على الحصول على التمويل من مصادر مختلفة.

✓ **الخاصية الثامنة:** تتمتع المؤسسات الناشئة بإمكانيات عالية لتحقيق الربحية كلما زاد حجم التمويل.[1]

- **مراحل حياة المؤسسات الناشئة:**

للمؤسسات الناشئة دورة حياة يميزها النمو المستمر، و غالبا ما تصادف خلال مراحل حياتها العديدة من العثرات تمر بمراحل صعبة لبلوغ القمة، و الشكل أدناه يبين أهم مراحل حياة المؤسسات الناشئة.

شكل رقم 02: مراحل حياة المؤسسات الناشئة

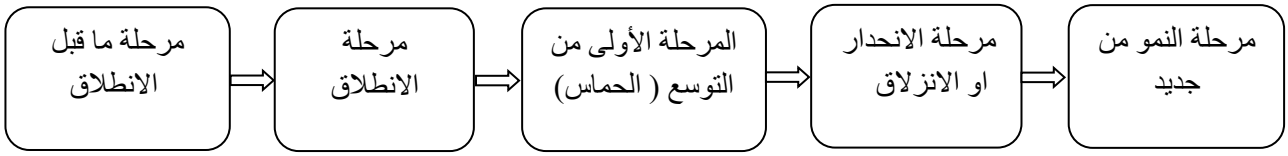

المصدر: بوشارية عبد الرزاق، جوادي يوسف، عاد رضا، شتحونة أحمد "المؤسسات الناشئة (start up) كمحفز لإنشاء مؤسسات ابتكاريه –دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 7.

أ. مرحلة ما قبل الانطلاق:

تكون بداية المرحلة بفكرة لبناء مشروع يثير اهتمام العملاء يساعدهم على حل مشاكلهم و تلبية احتياجاتهم، و يتم ذلك من خلالها تحليل السوق و إيجاد خطة عمل لتنفيذ الفكرة، و خلال هذه المرحلة يجب الإجابة على الأسئلة التالية.

* ما مدى إمكانية تجسيد الفكرة؟

* ما هو المنتج أو الخدمة الني يقدمها المشروع؟

ب. مرحلة الانطلاق:

تتميز هذه المرحلة بدرجة عالية من الخطورة كونها تقوم بدراسة جدوى الفكرة مع البحث عن مصادر التمويل لأنه خلال هذه المرحلة يتم عرض المنتج أو الخدمة للاختبار مع شريحة العملاء المحتملة، و لرسم مسار المؤسسة الناشئة و فق أسس قوية لابد من إيجاد إجابات على الأسئلة التالية: :

* ما هي الامتيازات و المزايا و الحلول التي يقدمها المنتج أو الخدمة لجمهور العملاء؟

*كيف يمكن الترويج للمنتج أو الخدمة المقدمة؟

ج. المرحلة الأولى من التوسع و النمو (الحماس): في هذه المرحلة يتم التوسع في السوق الحالية و استهداف أسواق جديدة سواءا محلية أو دولية من خلال توسيع نطاق العمل المبني على تعزيز البنى التحتية و زيادة عدد العمال.

د. مرحلة الانحدار أو الانزلاق:

[1] فايزة بالعابد " المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة و متطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة"، مرجع سابق، الجزء الرابع. ص 16، 17

في هذه المرحلة يكون يبدأ المنتج أو الخدمة المقدمة في التهاوي رغم توفر رأس المال المغامر، و يكون المشروع مهدد بالخروج من السوق في حالة عدم التدارك، يواجه المشروع العديد من التحديات في هـــذه التغيرات التي تـــــــطرأ على السوق أو التكنولوجيا لذلك وجب التفكير في إعادة الهيكلة أو التفكير في انتهاج استراتيجيات جديدة.

هـ. مرحلة النمو من جديد:

في هذه المرحلة يكون المنتج أو الخدمة وصل مرحلته النهائية، و خرج مـــن مجال المغامرة و الخـــطر و تبدأ المؤسسة في النمو المستمر و تحقيق الأرباح المتنامية.

تتطلب كل مرحلة من المراحل استراتيجيات مختلفة و مهارات مختلفة و ذلك لمجابهة التحديات و اغتنام الفرص.[1]

- **إجراءات تسميتها :**

أ-شروط منح تسمية مؤسسة ناشئة:

نصت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، و المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهـــامها و تشكيلتها و سيرها، لاسيـــما المادة 11 منه تعتبر "مؤسسة ناشئة" كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري و تحترم المعايير الآتية:

- ✓ يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني(8) سنوات.
- ✓ يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أ] فكرة مبتكرة.
- ✓ يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- ✓ يجب أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة50 على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة".
- ✓ يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- ✓ يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

ب-إجراءات الحصول على علامة مؤسسة ناشئة وفق التشريع الجزائري:

تمر عملية الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" بعدة مراحل و هي كالتالي:

- ❖ التأكد من استيفاء المعـايير التي نصت عليها أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، لاسيما المادة 12 منه.
- ❖ تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقا بالوثائق التالية.

✓ نسخة من السجل التجاري و بطاقة التعريف الجبائي و الإحصائي.

✓ نسخة من القانون الأساسي للشركة.

✓ شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للأجراء.

✓ شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS) .

[1] بوشارية عبد الرزاق، جوادي يوسف، عاد رضا، شتحونة أحمد "المؤسسات الناشئة (start up) كمحفز لإنشاء مؤسسات ابتكاريه –دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 7، 8.

- ✓ نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية.
- ✓ مخطط أعمال المؤسسة مفصلا.
- ✓ المؤهلات العلمية و التقنية و الخبرة لمستخدمي المؤسسة.
- ✓ و عند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية و أي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.[1]

تجتمع اللجنة المكلفة بمنح علامة " مؤسسة ناشئة" في دورتها العادية مرتين على الأقل في الشهر بناءا على دعوة رئيسها، تقام المداولة بعد حضور نصف أعضائها، و في حالة عدم اكتمال النصاب تستدعى من جديد في غضون ثمانية 08 أيام، و تجري المداولة بعدد الحضور حتى و إن لم يكتمل النصاب، تتخذ اللجنة قراراتها عن طريق التصويت بالأغلبية البسيطة، و في حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجح,

تنشأ اللجنة لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة لمدة صلاحية تحدد بثلاث 03 سنوات قابلة للتجديد مع شرط عدم استخلاف أي عضو في حالة غيابه، و يعين أعضائها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، بناءا على اقتراح من الوزراء الذين يتبعونهم، تتكون من:

- ✓ الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.
- ✓ ممثل عن وزير المالية.
- ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي.
- ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية.
- ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة,
- ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة,
- ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالصيد البحري و المنتجات الصيدية.
- ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالرقمنة.
- ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالانتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة.

يتم الرد على كل طلب في اجل أقصاه 30 يوما، و في حالة عدم تقديم الوثائق كاملة يوقف هذا الأجل، في هذه الحالة على صاحب الطلب إتمام الوثائق الناقصة في اجل 15 يوم ابتداءا من تاريخ الأخطار.

في حالة قبول الطلب تمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربعة 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب نفس الأشكال.[2]

إن نجاح المؤسسة في الانضمام لنادي المؤسسات الناشئة يتمثل في الظفر بوسم المؤسسة الناشئة، و إن لم تنجح يتم إعادة تصنيفها تبعا لخصائصها و طبيعة نشاطها إلى مشروع مبتكر، أو مؤسسة مصغرة و يمكن تمييز المؤسسات الناشئة عن غيرها من خلال القيد في السجل التجاري، تبعا للمراسلة رقم 1724، المؤرخة في 24 أكتوبر 2019، الصادرة عن الأمين العام لوزارة التجارة و الموجهة لمأموري السجل التجاري و المتعلقة بقيد المؤسسات الناشئة في

[1] الجريدة الرسمية رقم 55 المؤرخة في 11سبتمبر 2020

[2] نفس المرجع السابق.

السجل التجاري و المتضمنة: " أوافيكم علما أن المؤسسات الناشئة الناشطة في ميادين التقنيات الحديثة للإعـلام و الاتصال تندرج أليا في المفهوم الشامل للمستثمر الأولي و بالتالي فهي معفاة من تقديم المبرر المتعلق بحيازة المحل التجاري أثناء عملية القيد في السجل التجاري لأول مرة"

و تتمثل المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الناشئة في:

- ✓ مكتب الدراسات و الاستشارات في الإعلام الآلي.
- ✓ تركيب الشبكات و معالجة المعطيات.
- ✓ مؤسسة الهندسة في الإعلام الآلي الصناعي و الإنتاجي.
- ✓ إنشاء ة استغلال خدمات النفاذ إلى الانترنيت.
- ✓ إنشاء و استغلال خدمات تحويل الصوت عبر الانترنيت.
- ✓ برمجة أنظمة الإعلام الآلي.
- ✓ تركيب، صيانة و تصليح التجهيزات و البرامج المعلوماتية للترميز.

و تجدر الإشارة أن النشاطات المنظمة تبقى دائما مرهونة بتقديم الاعتماد أو الرخصة الخاصة بها.

1. 3. المبحث الثالث: البيئة الاجتماعية و الاقتصادية للمؤسسات الناشئة:

تدخل فكرة المؤسسة الناشئة ضمن الفكر المقاولاتي و تجسيد توجه ريادة الأعمال، و قد تعزز هذا التوجـه من خلال تجسيد هياكل الدعم و المرافقة لهذه المؤسسات من قبل المشرع الجزائري،و هذا يدل على الإرادة السياسية.

1. 3. 1. المطلب الأول: آليات المر افقة في الجز ائر:[1]

في المراحل الأولى للمؤسسة الناشئة و بغية مزاولة نشاطها لابد لها من آليات تساهم في مرافقتها أهمها:

*** دار المقاولاتية و أهميتها :**

تعتبر دار المقاولاتية من أهم الهيئات المسؤولة عن المرافقة للمؤسسات الناشئة خلال نشاطها، و لها أهمية كبيرة متمثلة في:

- ✓ غرس روح المقاولاتية لدى فئة الطلبة الجامعيين و تشجيعهم على النهضة و الإبداع.
- ✓ توفير الآليات الكفيلة في تنمية روح المقاولاتية لديهم.
- ✓ تقريب المسافة بين الطالب و هياكل الدعم التي لها علاقة بالاستثمار، و هذا عـن طريق تذليل الصعوبـات و إزالة العقبات.
- ✓ توجيه فكر الطلبة نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة بهم.

*** حاضنات الأعمال، خصائصها، أهدافها:**

تعتبر من الهيئات المساهمة في تطوير المؤسسات الناشئة، من خلال استغلال مخرجات الجامعات و مراكز البحث، كما أنها تلعب دورا هاما في احتضان المبتكرين و المبدعين و تعتبر أيضا حزمة كاملة من الخدمات و التسهيلات و الآليات المساندة و الاستشارة توفرها لمدة محددة من الزمن مع أنها مؤسسة لها خبرة و علاقات تسخرها للشباب الـذي يرغب

[1] سي مرابط يزيد، حسني غزلان حورية،"آليات دعم و مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر"دراسة حالة حاصنة الاعمال ولاية تيارت" مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، الكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة إبن خلدون ، تيارت، الجزائر، 2023/2022، ص 17-25

في إقامة مؤسسة ناشئة، تقوم بتقديم المساعدة المالية و الفنية و غيرها من تسهيلات الإنشاء و عند بداية النشاط تساعد على ضمان بقائها، و نموها عن طريق عملية ديناميكية للتنمية و التطوير.

خصائصها:

- ✓ مؤسسة عامة أو خاصة أو مختلطة.
- ✓ مقرها يمكن أن يكون مكانيا أو افتراضيا تقدم خدماتها من خلال شبكة الانترنيت.
- ✓ إمكانية توفير مكان لاحتضان المشاريع، أو تقوم بدعم المؤسسات الناشئة في موقعها.
- ✓ أمكانية تحقيق أرباح.
- ✓ تدعم المشاريع لمدة محددة بداية من مرحلة ما قبل الانطلاق إلى غاية النضج.

أهدافها:

- ✓ توفير فرص العمل
- ✓ نشر ثقافة الأعمال الحرة بين أفراد المجتمع.
- ✓ استقطاب أكبر عدد ممكن من الأفكار و الاكتشافات العلمية الجديدة و الاختراعات الإبداعية و نقل التكنولوجيا و توفير البيئة المناسبة لتحويلها إلى مشاريع استثمارية حقيقية.
- ✓ العمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ العمل على ادماج المؤسسات الناشئة، و جعلها مكملة لشركات أخرى.
- ✓ توفير المستشارين الأخصائيين في المجال الإداري و الفني و المعلوماتي لهذه الفئة الطموحة من الشباب.

*** مسرعات الأعمال:**

هي عبارة عن برامج لمدة زمنية محددة هدفها مساعدة المؤسسات الناشئة على زيادة نجاحها في بداية حياتها من تقديم الخدمات و الإرشادات عن طريق الخبراء و المستشارين و ربطها بالمستثمرين، و أصحاب رؤوس الأموال من أجل الفرص الاستثمارية، كما أنها شركة تعمل على خلق البيئة المناسبة لتنمية و تطوير و تسريع نمو المؤسسات الناشئة.

*** وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الابتكار، مهامها :[1]**

تطبيقا لأحكام المادتين 18، 20، من القانون التوجيه رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، صدر المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 يونيو سنة 2018، المحدد لمهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الابتكار و تنظيمها و سيرها، حيث إعتبرها المشرع مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و تزود على المستوى المحلي بمراكز الدعم و الاستشارة و مشاتل مؤسسات.

مهامها: تتولى سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال إنشاء المؤسسات و إنمائها و ديمومتها بالتنسيق مع القطاعات المعنية، عن طريق:

[1] الجريدة الرسمية رقم 39 المؤرخة في 04 يوليو 2018

- ✓ نشر الثقافة المقاولاتية، و مرافقة حاملي المشاريع و احتضان و إيواء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في طور الإنشاء و مرافقة هذه المؤسسات لدى البنوك و المؤسسات المالية.,
- ✓ دعم الابتكار و البحث و التطوير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا المؤسسات الناشئة.
- ✓ دعم تطوير المناولة.

1. 3. 2. المطلب الثاني: هياكل الدعم

- **هياكل الدعم:** من أهم الوكالات الداعمة للمؤسسات الناشئة و المتواجدة في الجزائر نذكر ما يلي:

*** الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية:**[1]

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2020، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، و يغير تسميتها إلى "الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية" تحت إشراف الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة، تتكون من هياكل مركزية متمثلة في مديريات مركزية و مفتشية عامة و هياكل محلية متمثلة في وكالات ولائية، من مهامها:

- ✓ الدعم و المرافقة و تقديم الاستشارة للشباب حاملي المشاريع الجديدة
- ✓ توفير المعلومات الاقتصادية، التقنية، التشريعية، و التنظيمية للشباب حامل المشاريع.
- ✓ إقامة الشراكة بين مختلف القطاعات و تحديد الفرص الاستثمارية
- ✓ تدريب الشباب حامل المشاريع على تقنية إدارة المشاريع.
- ✓ تطوير العلاقة مع مختلف الشركاء
- ✓ تشجيع مختلف الإجراءات و التدابير الرامية إلى إنشاء و توسيع نطاق المشاريع.

***الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):**

يعتبر الصندوق مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) أنشأ منذ سنة 1994، يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية الناتجة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، و عرف الصندوق في مساره عدة مراحل وفقا للمهام الجديدة المخولة له من طرف السلطات العمومية.

1-تعويض البطالة: شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ سنة 1994 في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية.

2-الإجراءات الاحتياطية: انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية 2004 قام الصندوق بتكوين مستخدمين يشغلون مهام مستشارين ناشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معدات مخصصة لإعادة إدمـــــاج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحر ، سمحت هذه الإجراءات المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية العمرية بين 30 و 50 سنة الالتحاق بالجهاز الاستفادة من مزايا متعددة منها القفز بمبلغ الاستثمار الإجمالي

[1] ميسون بلخير، غربي العيد، "االهياكل و الآليات الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر" المجلة السياسية للاقتصاد السياسي، المجلد 05، العدد01 سنة 2023، ص 49.

من 10 مليون دينار جزائري، بعدما كان لا يتجاوز 05 مليون دج، مع إمكانية توسيع إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

***الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):**

قبل سنة 2001، قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء وكالة ترقية و متابعة الاستثمار(APSI)، و بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، و الهادفة إلى:

- ✓ ما أجل المساهمة في تخفيف البطالة قامت الوكـالة بتشجيع و تطوير الاستثمارات في مختلف القـــطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبية معتبرة.
- ✓ تحقيق و تبسيط إجراءات تأسيس المشاريع.
- ✓ تطبيق النسبة المخفظة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني لمدة عشرة سنوات بداية من انطلاق المشروع بالنسبة للمناطق الخاصة.

*** الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM):**

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، من خلال استحداث أنشطة خاصة تمكنهم من الحصول على مداخيل، إلا أنه لم يعرف النجاح المرجـــو منه بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة انجازها ، و خـــــــلال الملتقى الدولي الـــــذي نظـم في ديسمبر2002، الذي ضم عدد معتبر من الخبراء في مجال التمويل المصغر و عنون الملتقى بعنوان "تجربة القرض المصغر في الجزائر"

بناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع ، تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، المتضمن إنشاء الوكـــالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانـــــونها الأساسي، بغية تحقيق جملـة من الأهداف:

- ✓ تنمية روح المقاولاتية بهدف المساعدة على الإدماج الاجتماعي و التنمية الفردية للأشخاص.
- ✓ تقديم الاستشارة و مرافقة المستفيدين لتنفيذ أنشطتهم.
- ✓ تكوين حاملي المشاريع المستفيدين من القروض المصغرة.
- ✓ دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض للعرض و البيع.
- ✓ متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات و العقود التي تربطهم بالوكالة.

- ✓ رفع الوعي بين سكان الأرياف مع إبراز المنتجات الاقتصادية و الثقافية من السلع و الخدمات التي من خلالها يمكنهم اكتساب مداخيل.[1]

1. 4. المبحث الرابع: التنمية الاقتصادية

1.4.1. المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية(التعريف، الأبعاد، المتطلبات):

احتل موضوع التنمية الاقتصادية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية و خاصة منذ الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت العديد من الدراسات و الكتابات تعنى بدراسة ظاهرة التخلف الاقتصادي و التنمية من جوانبها المختلفة و قد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية الاقتصادية نتيجة للرخاء المتحقق في الدول الصناعية، التقدم الكبير الذي أحرزته الدول الاشتراكية انا ذاك في مقدمتها الاتحاد السوفياتي مما أعطى حماسا للتنمية في البلدان النامية، و شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي مما عزز التعاون الدولي بغية تحقيق هذه التنمية،

- **تعريف التنمية الاقتصادية**

تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، و يعرفها البعض الأخر على أنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، على العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه.[2]

التنمية الاقتصادية هي الأداة التي نسعى من خلالها لتحقيق أهداف المجتمع و لا تتم إلا بمجهودات جميع أفراده و تفاعلهم لغرض إنجاحها، كما يجب إقناع الفرد بأنه من مصلحته تحقيق التنمية لأنها تعود عليه بالخير، هنا يبرز دور الإعلام في توعية الفرد و ترشيده و خلق الدوافع و تحسيسه بدوره في هذه العملية[3].

التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يتم من خلالها النهوض بمستوى الاقتصاد الوطني على كافة المستويات و الأصعدة[4].

مما سبق يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها محموعة من التغيرات الايجابية في الأنشطة و السياسات تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل و مستدام.

---

[1] أمينة عثامنية، منال بلعابد، "المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم و هياكل الدعم"حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 07، العدد 03،سنة 2020، ص 365-367.

[2] د.محمد عبد العزيز عجمية، كتاب التنمية الاقتصادية-المفاهيم- النظريات الاستراتيجية-المشكلات- كلية التجارة – جامعة الاسكندرية-2008 ص 81، 82.

[3] د. مدحت قريشي، "التنمية الاقتصادية –نظريات و سياسات و موضوعات- جامعة البلقاء التطبيقية، الاردن، 2007، ص 123، 124.

[4] تسعديت شلوش، فايزة غبولي،" دور الاسواق المالية الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة البحرين و ماليزيا" مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، كلية العلوم الاقتصاديو و تلتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج، الجزائر 2019/2018، ص 21

- **أبعاد التنمية الاقتصادية:** للتنمية الاقتصادية أبعاد أساسية تتمثل في:

أولا: البعد الاقتصادي (المادي):

و يعني أن التنمية هي نقيض التخلف، و يتحقق هذا من خلال التخلص من سماته و اكتساب السمات السائدة في الدول المتقدمة، و قد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا لأنه يعطي تنوع الهيكل الصناعي و هذا بتراكم رأس المال و التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية و تكوين السوق الداخلية و هذا ينتج عنه تعظيم الرفاهية الاقتصادية، من خلال تحسين المستوى المعيشي للمجتمع ككل.

ثانيا: البعد الدولي للتنمية:

يهدف هذا البعد إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا من خلال إنشاء المنظمات و الهيئات الدولية كالبنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، منظمة الغات أي الاتفاقية العامة للتجارة و التعرفة الجمركية و رغم كل هذا لم تنجح مساعي هذه الجهات و المنظمات في تحقيق أهدافها الأساسية و لهذا نجد اتساع الفجوة في الدخول فيما بين البلدان الغنية و الفقيرة.

ثالثا: البعد الحضاري للتنمية:

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع و يشمل كل جوانب الحياة و تعتبر التنمية مشروع نهضة حضارة جديدة ترتكز على بناء حضاري تثبت فيه الشعوب هويتها الإنسانية.

ثانيا: البعد الاجتماعي:

يقوم على تغيير حضاري في طريقة تفكير أفراد المجتمع، و يركز على أن الإنسان هو جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال مكافحة الفقر و توفير الخدمات و تحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

ثالثا: البعد السياسي:

هو مجموعة من الأفكار التي يمكن من خلالها مشاركة أفراد المجتمع في صناعة القرارات بكل شفافية عن طريق الأحزاب و الجمعيات و النقابات، و هذا يعتبر أسلوب ترقية علاقة الدولة بالمجتمع.[2]

- **متطلبات التنمية الاقتصادية:**

تتطلب التنمية الاقتصادية العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها، و التي تتمثل في راس المال، الموارد البشرية، الموارد الطبيعية و التكنولوجيا.

❖ **رأس المال:** تعتبر تراكم رأس المال أهم سبل تحقيق التنمية الاقتصادية، و هذا بتأكيد جميع الاقتصاديين ينتج بفضل الاستثمار الذي يوفر حجم مناسب من المدخرات التي يتم توجيهها لأغراض الاستثمار مرة أخرى بدلا من توجيهها

[1] مدحت قريشي، مرجع سابق ص من 131 إلى 134

[2] براهيمي شهيناز، شيخ يونس، "استغلال الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2023جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2023/2022، ص14

نحو مجالات الاستهلاك،هذا يعزز الطاقة الإنتاجية للسلع،كما أن هناك استثمارات في البنى التحتية مثل النقل و الاتصالات و توليد الطاقة، و النوع الأخر من الإنفاق على البحوث و التطوير الذي يساهم في تحسين إنتاجية العمل و رأس المال، يعتبر رأس المال أحد أهم عناصر الإنتاج و النمو إلى جانب العمل.

❖ **الموارد البشرية**: إن القدرات و المواهب و المهارات و المعرفة لدى الأفراد تعتبر أهم المقومات البشرية للتنمية الاقتصادية و هي كمستلزم في العملية الإنتاجية، حيث الإنسان هو غاية التنمية و وسيلتها في نفس الوقت الغاية رفع المستوى المعيشي للإنسان، و وسيلتها من خلال رسم و تنفيذ عملية التنمية و ثمارها ناتجة عن النشاط الإنساني و هنا تبرز أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك وجب التخطيط بهدف تحقيق و ضمان و استمرار التوازن بين العمل و الطلب عليه.

❖ **الموارد الطبيعية:** عرفتها الأمم المتحـــدة بأنها أي شيئ يجده الإنسان في بيئته الطبيعية و التي يتمكـن من الانتفاع بها لضمان تنمية اقتصادية قادرة على تحقيق أهدافها و مضمونها هو الترشيد و القصد في التوظيف فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

- ✓ استخراج المواد الخام كالمعادن و تصديرها و توفير العملات الأجنبية لإستيراد السلع الضرورية.
- ✓ تحويل و تصنيع المواد الخام إلى سلع نهائية بغية الاستهلاك.

❖ **التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي:** تتفق جميع التعريفات بأن التكنولوجيا هي معرفة كيفية القيام بالإنتاج، كما أنها تعمل على رفع قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية، تلعب التكنولوجيا دورا حاسما في نمو الإنتاج و التقدم اقتصاديا، و التقدم التكنولوجي يعني تغيير في زيادة مستوى الفائدة الإنتاجية من خلال زيادة الإنتاج و تقليل التكاليف.

يمكن اكتساب التكنولوجيا بنقلها عن طريق البرامج التعليمية و التدريبية، استيراد الآلات و المعدات و الوثائق الفنية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، شراء براءة الاخ)تراع، عقود عمل استشارية مع الشركات و الخبراء.[1]

1. 4. 2. البحث الثاني: إستراتيجيات و مؤشرات التنمية الاقتصادية:

- **استراتيجيات التنمية الاقتصادية:**

الإستراتيجية هي خطة شاملة و متكاملة توضع لتحقيق أهداف محددة و نجاح المسيرة التنموية مرتبط بالنظرة المستقبلية الواضحة المحددة للأهداف التنموية المرجو بلوغها عن طريق مجموعة من الإجراءات و السياسات المتبعة لتعزيز النمو الاقتصادي، و تنفيذها بالطرق المثلى المتـــكاملة و الفعالة يعود بالفـــائدة عـــــلى جميع فئات المجتمع و بالنسبة للإستراتيجية المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية نذكر منها:

❖ **الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:**

للصادرات الزراعية دور هام في تمويل عملية التنمية الصناعية في أي بلد، ذلك من خلال توفير اليد العاملة لتوسيع القطاعان معا الصناعي و الزراعي و توفير العملة الأجنبية بغية استيراد مستلزمات الصناعة التي تتوسع من خلال هذه الصادرات،كما يعتبر القطاع الزراعي القطاع الذي يوفر الأمن الغذائي مما يسمح بتحسين شروط التبادل الدولي لصالحها.

❖ **الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:**

[1] معرف عنتر، عميرات بلال، " دراسة تحليلية للصكوك الإسلامية و دورها في تمويل التنمية الاقتصادية- السودان أنموذجا" مذكرة ماستر قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر 2020/2019، ص 27-28.

للقطاع الصناعي الحظ الأوفر في عملية التنمية الاقتصادية، و كونه قطاع ديناميكي يساهم في تطوير العديد من القطاعات، تساهم عملية التصنيع في تنويع و توسيع الإنتاج و الدخل، وتساهم في تعزيز الصـــــادرات و تثمينها مما يوفر قدر هام من العملات الأجنبية، و تساهم في توفير احتياجات الأفراد و المجتمع من السلع الاستهلاكية، و بالتالي تحسين المستوى المعيشي، و من خلال استخدام التكنولوجيا تستطيع القطاع إحداث تحولات في جميع المجالات.

❖ **استراتيجيات الربط بين التنمية الزراعية و التنمية الصناعية:**

إن التطور في القطاع الزراعي لابد أن يتماشى مع التطور في القطاع الصناعي مما يعكس العلاقة الوطيدة و المتشابكة بين القطاعين و يستدعي إستراتيجية الربط بينهما لأنهما قطاعان مكـملان لبعضهما البعـــــــض حيث أن التوسع الصناعي هو نتاج تحسينات الإنتاجية الزراعية التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج من الصناعة، و توفير السلع الاستهلاكية المصنعة هي تحفيز للزيادة في الإنتاج.

❖ **استراتيجيات الحاجات الأساسية:**

تعرف الحاجة على أنها أية ضرورة موضوعية تحفظ حياة الإنسان و رفاهيته و تنقسم إلى:

✓ **مادية:** التي تلبى بإستخدام الموارد البشرية و الموارد الطبيعية أو عوامل الإنتاج.

✓ **غير مادية** و تنقسم إلى:

1. حاجات تعتمد على ذات الفرد في تحقيقها و هو شعوره بالقدرة على تحقيق أهدافه دون قيود، و شعوره بالتمتع بالحريات الأساسية.
2. حاجات تعتمد على دور المجتمع في حياة الفرد من خلال خلق الفرص و الحوافز المعنوية لذلك.

يعتمد كل هذا على تصنيع أولويات الإنتاج،حيث يمكن بناء هيكل صناعي متكامل مع قطاعات الاقتصاد الأخرى و في مقدمتها الزراعة، و منسق مع أهداف المجتمع الاجتماعية و الحضارية.

❖ **إستراتيجية النمو المتوازن:**

تتمثل هذه الإستراتيجية في توجيه برنامج النمو بشكل شامل لكل القطاعات، بحيث يتم توزيع الاستثمارات على كافة القطاعات و يعتبر السوق احد أهم العقبات التي تعترض التنمية بسبب القدرة الشرائية، و حل هذه المشـــكلة يتم عن طريق الصناعات المختلفة في وقت زمني متقارب، حيث تشكل هذه الصناعات سوق واسع و كبير بدلا من صناعة واحدة، و يعتبر التوازن بين التجارة الداخلية و الخارجية مهم حيث أن الـــزيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيـــادة الطلب على العمالة، لذلك فالدول النامية بحاجة إلى الاستمرار في تشجيع الصادرات من أجل تحويل الطلب على الواردات.[1]

■ **مؤشرات التنمية الاقتصادية:**

يرتكز قياس التنمية الاقتصادية على ثلاثة معايير نوجزها فيما يلي:

أولا: معايير الدخل:

يعتمد قياس التنمية الاقتصادية على مؤشر نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الإجمالي، إلا ان هذا المؤشر يعرف عدة صعوبات من بينها ضعف الأجهزة الإحصائية في تقدير الدخل بدقة، بالإضافة إلى اختلاف الأسس و الطرق في حسابات الناتج الإجمالي و مشكلة عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية و اختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية.

[1] معرف عنتر، عميرات بلال، مؤرجع سابق ، ص 29-30.

ثانيا: المعايير الاجتماعية:

تتمثل في العديد من المؤشرات منها جودة و نوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع متمثلة في المعايير الصحية، معايير التغذية، نوعية الحياة المادية.

ثالثا: المعايير الهيكلية:

سعت العديد من الدول المتقدمة لتوجيه اقتصاديات الـــدول النامية نحو إنتاج مـــــواد غذائية و غـيرها من المنتجات الأولية الزراعية و المعدنية حتى يتسنى لها الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة و إبقائها كمورد لضمان الحصول على المواد الأولية، لكن بعد الحرب العالمية الثانية و ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي مما دفع هذه الدول إلى إحداث تغييرات في هيكلة بيئتها الاقتصادية، مما انعكس على هيكل الصادرات و الواردات و على فرص العمل و على توزيع السكان و هذه المتغير.[1]

[1] تسعديت شلوش، فايزة غبولي" دور الأسواق المالية الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة البحرين و ماليزيا"، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2019/2018، ص 25.

الفصل الثاني

2. الفصل الثاني: واقع مساهمة المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

حددت السلطات العليا للبلاد الإطار المرجعي للنموذج الاقتصادي الجديد، راسمة معالم خطة الإنعاش الاقتصادي لذلك و إتاحة الفرص للجميع مع سمو القانون و مشاركة الجميع في رسم السياسات، و تحقيق الاستدامة المالية و تقوية المؤسسات و رفع مستوى و كفاءات التعليم.

2. 1.المبحث الأول: عرض التوجيهات الاقتصادية الحديثة للجزائر(البرنامج التنموي الاقتصادي في الجزائر)

" سنة 2022 الإقلاع الاقتصادي"شعار خطة اقتصادية سطرتها الحكومة الجزائرية لتطوير الاقتصاد المرهون بتقلبات سوق النفط الدولية، و تعتزم الدخول بقوة إلى أسواق الدول المجاورة و خصوصا موريتانيا، مالي، لكن المنتجات الجزائرية تفتقد لمعايير الجودة لمنافسة المنتجات الأوربية الرائجة بالمنطقة.

و في هذا الإطار تعول السلطات الجزائرية على المؤسسات الخاصة، لتكثيف الإنتاج الصناعي و الخدمات لرفع قيمة الصادرات خارج المحروقات من 4 مليار دولار سنة 2021 إلى الضعف نهاية سنة 2022.[1]

و قام النموذج الاقتصادي الجديد على تنويع النمو و اقتصاد المعرفة، و وضع سياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة و المتوسطة، و الناشئة، و إعـطاء الأولوية للمنتجات الضامنة لأعلى نسبة من الإدماج الوطـني في مجال التركيب الصناعي.

كما راهنت السلطات العليا للبلاد عـلى بعث و تفعيل مليون مؤسسة مصغرة، بغية تطوير النسيج الاقتـصادي و جلب القيمة المضافة مع تطوير المؤسسات المصغرة الناشطة في القطاعين الزراعي و الصناعي، و بعث مؤسسات ناشئة لتطوير برامج و منصات لرقمنة المجتمع و أخرى لتطوير الحلول المدمجة و تحسين الأنشطة و التمويل من خلال الابتكار، و تشجيع حاملي المشروعات الابتكارية لبناء أرضية خصبة للمقاولاتية و نقل المعرفة و رفع جودة و نوعية المنتوج المحلي و تعزيز قدرته التنافسية.

و اهتم النموذج الاقتصادي الجديد على دعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، ذات القيمة التكنولوجية العالية، و دعم المؤسسات الصغيرة، و تشجيع المؤسسات الناشئة التي يقودها أصحاب الشهادات من الشباب و العمل على دعم و ترقية قطاع البناء و الأشغال العمومية لما له من دور فعال و أساسي في دعم النمو الاقتصادي و التقليص من معدلات البطالة.

كما عملت السلطات العليا للبلاد على تسهيل و تبسيط إجـراءات إنشاء المؤسسات، و توفير العـقار و الاستفادة من القروض و الخدمات العمومية ذات الجودة و إصلاح و عصرنة النظام البنكي و الإدارة و مكافحة البيروقراطية.

من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني تم إقرار إجراءات استعجاليه و هذا من خلال إطلاق مجموعة مخططات طموحة لتحقيق الرفاه الاجتماعي و مواجهة تحدي تـراجع أسعار النفط و تكللت تلك الجهود بانضمام الجـزائر إلى المنظمة الإفريقية للتبادل الحر التي تعتبر مكسبا هاما و إعطاء دفع للتجارة الخارجية الجزائرية.

[1] صحيفة الشرق الأوسط المقال منشور بتاريخ 30 مارس 2022،

قضت الجزائر أشوطا كبيرة في مجال المؤسسات الناشئة بعد الانـــطلاق من العدم في ميـــدان المؤسسات الناشئة و المقاولاتية و الابتكار حيث أنها تعد حاليا في الصف السادس إفريقيا من خلال استيعاب من 5 إلى 6 آلاف مؤسسة ناشئة.

و الهدف من خلالها خلق جيل جديد من المقاولين ، جيل جامعي نزيه و وطني للانطلاق بالجزائر نحو العولمة و ذلك من خلال القدرات التي أبانت عنها المؤسسات الناشئة في مجال الخدمات المبتكرة و مساهمتها في تطوير صادرات البلاد حيث تمكنت إحداها بعد 9 أشهر من إنشائها من تصدير ما قيمته 200 مليون دولار.

و أشاد رئيس الجمهورية بالقدرات التي يتحلى بـــها الشباب الجـــــزائري و خصوصا أصحاب المشاريع المبتـــــكرة و المؤسسات الناشئة، التي تسعى الجزائر من خلالها لريادة القارة الإفريقية كونهم يشكلون قاطـرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر.

كما حيا رئيس الجمهورية انجازات المؤسسات الناشئة و روح الابتكار و الإبداع الذي يميزها حيث وصلت أحداها لتصنيع مركبات الأقمار الصناعية و تصدر منتجاتها، مشيرا إلى أن اقتصاد المعرفة يعكس صـــورة الجزائر " المبتكـــرة و الخلاقة للثروة و التي تفرض الاحترام بشكل أكبر، و مبادرات الشباب في مجال المقاولاتية و تم حث السلطات العمومية و رجال الأعمال و مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري إلى المرافقة و التكفل بالمقاولين الشباب.

إن الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية و الإجراءات المتخذة مكنتها من تحسين ترتيبها على المستوى القاري في مجال المؤسسات الناشئة و مناخ المقاولاتية و الابتكار، هذا التحسن يعكس التطور الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر و تطلعها لأن تكون من الرواد دوليا في مجال المؤسسات الناشئة و المبتكرة لما لها من آثار ايجابية في خلق الثروة و الدفع بتنمية الاقتصاد الوطني إلى الأمام.[1]

[1] موقع الاذاعة الجزائرية المقال منشور بتاريخ 19 ديسمبر 2023.

2.2. المبحث الثاني: واقع مؤسسات الدعم والمرافقة في الجزائر.

من خلال الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة كشفت السلطات العليا للبلاد عن تدابير جديدة لفائدة الشركات الناشئة تمثلت في:

- ✓ تحمل الدولة مصاريف براءات الاختراع و الملكية الفكرية.
- ✓ إنشاء تمثيليات جهوية للصندوق الجزائري للشركات الناشئة.
- ✓ تشجيع الصناديق الاستثمارية الأجنبية على الاستثمار في الجزائر.
- ✓ أصحاب المشاريع المبتكرة يمكنهم الاستفادة من المرافقة المالية.
- ✓ إنشاء مندوبيات جهوية لمسرع "ألجيري فنتور" يهدف إلى تعزيز هياكل الدعم للمؤسسات الناشئة.
- ✓ إطلاق نظام لتقييم حاضنات الأعمال و تحسين أدائها.
- ✓ بغية تقريب الوزارة الوصية من أصحاب الشركات الناشئة تم إطلاق تطبيق MY STARTUP يتم من خلاله الاطلاع على كل جديد فيما يخص الصالونات، التمويل، فرص مع شركات كبرى، من أجل الدفع بعجلة التنمية و تنويع الاقتصاد الوطني و الابتعاد عن التبعية للمحروقات و الارتهان لها و تعزيز الآلة الإنتاجية، يعول صانع القرار على دور المؤسسات الناشئة في رسم معالم الخطة الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من النقاط أهمها:
- ✓ وضع سياسة تصنيع جديدة تعتمد على الصناعات المصغرة و الناشئة، مع إعطاء الأولوية في مجال التركيب الصناعي للمنتجات الضامنة لأعلى نسبة من الإدماج الوطني.
- ✓ تسهيل منح القروض للمؤسسات الناشئة للاستثمار في إفريقيا.
- ✓ بهدف القضاء على البطالة دعم و ترقية المؤسسات الناشئة التي يقودها الشباب أصحاب الشهادات النشطة في مجال البناء و الأشغال العمومية، مع دعم و ترقية الأنشطة القائمة على المعرفة، ذات القيمة التكنولوجية العالية.
- ✓ بغية رفع الطاقات التصديرية خارج المحروقات و تعويض أي نقص في عائداتها تم جرد كل الثروات الوطنية الطبيعية غير المستغلة.
- ✓ تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة، و توفير العقار للاستفادة من القروض ، إصلاح و عصرنه النظام البنكي و الإدارة و مكافحة البيروقراطية.
- ✓ ترقية الاستثمار، و إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي العمومي و السعي لفصله عن الخزينة العمومية كممول أساسي، و بناء صناعة وطنية حقيقة ضمن اقتصاد وطني حقيقي و منتج واضحة المعالم و الأهداف.
- ✓ العمل على تطوير المؤسسات الناشئة في القطاعين الزراعي و الصناعي، و رفع جودة و نوعية المنتج المحلي و تعزيز قدرته على التنافسية.

- ✓ بعث مليون مؤسسة ناشئة بغرض تطوير النسيج الاقتصادي و جلب القيمة المضافة.
- ✓ توجيه الجهاز الدبلوماسي لخدمة المصالح الاقتصادية و التجارية و الحيوية للبلاد، من خلال إعادة النظـــــر في الاتفاقات الاقتصادية و التجارية.
- ✓ استحداث وكالة التعاون و التنمية التي تساعد على ولوج المتعاملين الاقتصاديين إلى الأسواق الدولية.
- ✓ المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة من خلال تجسيد خطة الإنعاش لاقتصادي.
- ✓ دعم المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استبدال المنتجات المستوردة بالمنتج المحلي و هذا يساعد على المحافظة على احتياطي الصرف.
- ✓ رقمنة الإدارة الضريبية للحد من التهرب أو الاحتيال الضريبي بشكل فعال.
- ✓ العقار الصناعي أحد أهم المشاكل التي يواجهها المستثمرون بهدف ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية.
- ✓ من اجل ضمان الأمن الغذائي زيادة الاهتمام بالتنمية الفلاحية و الريفية و الصناعات الغذائية، و تثمين الموارد الصيدلية.[1]

2. 3 المبحث الثالث: أثر المؤسسات الناشئة على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

ان المؤسسات الجزائرية المعول عليها في بقوة تجسيد الإقلاع الاقتصادي هي المؤسسات الناشئة و نظرا لشح المعلومات و عدم توفر الإحصائيات التي تخص هذا النوع من المؤسسات و لمعرفة مدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري ارتأيت إجراء مقارنة بين سنتي 2021، 2022، من خلال بعض الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة و الإنتاج الصيدلاني في النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . كونها تحدث نفس الأثر على الاقتصاد الوطني.

[1] حرمة محمد، خميرة عبد الله، " إدارة المؤسسات الناشئة في الجزائر أهداف و تحديات- دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-CNAC- وكالة أدرار-مذكرة ماستر، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر 2022/2021، ص 17، 18، 19.

الجدول رقم 01 : يبين إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند نهاية سنة2021، 2022

الوضعية المبينة في الجدول أدناه عند نهاية كل سنة

		سنة 2021	سنة 2022
العدد الإجمالي لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		**1.286.365**	**1.359.803**
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة		43.558	80.531
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المتوقفة عن النشاط		17.297	19.179
ترقية الاستثمار		106.049 %8,62	115.992 %8,53
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية		229	223
كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (العدد لكل 1000نسمة)	جميع الوضعيات القانونية	28	30
	الأشخاص المعنويين الخاصة	15	17
وظائف (وكلاء)		**2.989.516**	**3.307.821**

المصدر: نشرة أخبار، إحصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، العدد 38، طبعة ماي 2021، العدد 40 طبعة مارس 2022،الصادرة عن وزارة الصناعة

عند الاطلاع على الجدول أعلاه، نلاحظ أنه خلال سنة 2021 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1.286.365 مؤسسة و في سنة 2022، بلغ 1.359.803 مؤسسة أي بزيادة مقدر بـ 73443 مؤسسة، حيث قدر عدد الوظائف خلال سنة 2021، بـ 2.989.516 وظيفة و ارتفع سنة 2022 إلى 3.307.821 وظيفة، بزيادة قـــــدرها 318305 وظيفـــة مما يعكس توجه السياسة العامة للسلطات الجزائرية نحو هذا النوع من المؤسسات لما له من ايجابيات في تحقيق مؤشرات التنمية الاقتصادية:

1- **التأثير على معيار الدخل**: إن خلق فرص العمل الذي يعد مؤشرا على تحسين نصيب الفرد من الدخل الذي يعتبر محركا للاقتصاد المحلي و يصب في تحسين المستوى المعيشي للفرد.

2-**التاثير على المعيار الاجتماعي**: كلما كان زاد نصيب الفرد من الدخل كلما زادت جودة الحياة اليومية للفرد من ناحية نوعية التغذية و نوعية الحياة الصحية و نوعية الحياة المادية.

الجدول رقم 02: يبين إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند نهاية سنة 2021، 2022

الوضعية المبينة في الجدول أدناه عند نهاية كل سنة

أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	سنة 2021		سنة 2022	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة				
أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الأشخاص المعنويون	720.495	56.01	762.769	56.09
الأشخاص الطبيعيون منها:	565.645	43.97	596.811	43,89
المهن الحرة	262.040	20.37	272.726	20.06
الأنشطة الحرفية	303.605	23.60	324.085	23.83
المجموع	1.286,140	99.98	1.359.580	99.98
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة				
أشخاص معنوية	225	0.02	223	0.02
المجموع	225	0.02	223	0.02
المجموع العام	1.286.365	100	1.359.803	100

المصدر: نشرة أخبار، إحصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، العدد 38، طبعة ماي 2021، العدد 40 طبعة مارس 2022،الصادرة عن وزارة الصناعة

نهاية سنة 2021، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1.286.365، مؤسسة 56.01 % منها متمثلة في أشخاص معنويين ، من بينها 225 مؤسسة اقتصادية عامة، أما البقية تعتبر مؤسسات مكونة من طرف أشخاص طبيعيون بمعدل 43,97% (565.645 مؤسسة) ، منها 20.37% (262.040 مؤسسة) مهن حرة ، 23.60 % (303.605 مؤسسة) ذات أنشطة حرفية.

و في نهاية سنة 2022، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1.359.803 مؤسسة 56.09 % منها متمثلة في أشخاص معنويين بزيادة قدرها 42274 مؤسسة، من بينها 223 مؤسسة اقتصادية عامة بتراجع قـــــدر بـ مؤسستين، أما البقية تعتبر مؤسسات مكونة من طرف أشخاص طبيعيون بمعدل 43.89 % (596.811 مؤسسة) منها 20.06 % (272.726 مؤسسة) مهن حرة بزيادة قدرها 10686 مؤسسة، 23.83% (324.085 مؤسسة) ذات أنشطة

حرفية بزيادة قدرها 20.480 مؤسسة، مما يعكس ثمار التسهيلات المقدمة من طرف السلطات الجزائرية لإنشاء هذا النوع من المؤسسات لما له من ايجابيات تحقيق التنمية الاقتصادية و التي نلمسها من خلال :

1- **التأثير على المعيار الاجتماعي:** إن العدد الأكبر من المؤسسات المنشأة يتركز في نمطين(مهن حرة، أنشطة حرفية) كونها تعطي حركية داخل النسيج السكاني ومنها المحافظة على هوية و ثقافة و موروث المجتمع، بما يميزه عن غيره.

2- **التأثير على المعيار الهيكلي:** يمكـــن من خلال المؤسسات المنشأة في هذين النمطين (مهن حرة، أنشطة حرفية) تحفيز الصناعة التقليدية و الحرف و منها تنشيط قطاع السياحة، الذي بدوره يعطي حركة ديناميكية لجميع القطاعات كالنقل و الفندقة و الإطعام و صناعة الحلي و الفخار، ..... إلـــخ، مما ينعكس على هيكـــــل الصـــادرات و الواردات من خلال توجيه المستهلك نحو المنتجات المحلية و التقليل من التوجه نحو المنتجات المستوردة كل هذا يتم عن طريق تنشيط قطاع الإعلام الذي يعتبر حلقة أساسية في الترويج لهذه المنتجات مما يعود بالأثر الايجابي على المستوى المعيشي للفرد و المجتمع، من خـــــلال جلب العملة الصعبة و الانسلاخ و الابتعاد عن الاقتصاد الـــــريعـــي (المحروقات) و تنويع مصادر الدخل الوطني.

التوزيع حسب الحجم

الجدول رقم 03: يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القوى العاملة و قطاعات النشاط

قطاعات النشاط	نهاية 2020	سنة 2021				نهاية 2021	سنة 2022				نهاية 2022
		من 1 إلى 9 أجير	من 10 إلى 49 أجير	من 50 إلى 249 أجير	المجموع من 1 إلى 250 أجير		من 1 إلى 9 أجير	من 10 إلى 49 أجير	من 50 إلى 249 أجير	المجموع من 1 إلى 250 أجير	
الزراعة	**3115**	313	7	0	320	**8010**	377	17	0	394	**8404**
الهيدروكربونات، الطاقة، المناجم، الخدمات ذات الصلة	**193964**	113	14	1	128	**3243**	107	17	4	128	**3371**
الأشغال العمومية و البناء و الري	**106121**	4835	463	69	5367	**199331**	4722	365	34	5121	**204452**
الصناعات التحويلية	**7960**	3671	162	37	3870	**109991**	5833	143	25	6001	**115992**
الخدمات بما فيها الأعمال الحرة	**631459**	30139	542	45	30726	**662185**	40799	440	75	41314	**703499**
الحرف	**288724**	14881			14881	**303605**	20480			20480	**324085**
المجموع	**1231073**	53952	1188	152	55292	**1286365**	72318	982	138	73438	**1359803**
النسبة المئوية %		**97.58**	**2.15**	**0.27**	**100.00**		**98.47**	**1,34**	**0.19**	**100.00**	

المصدر: نشرة أخبار، إحصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، العدد 38، طبعة ماي 2021، العدد 40 طبعة مارس 2022،الصادرة عن وزارة الصناعة

خلال سنة 2021 ظلت المؤسسات الصغيرة جدا (تعدادها أقل من 10 أجير) تشكل 97,58% أي ما يعادل 53952 مؤسسة صغيرة من تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مهيمنة بقوة على القطاع الاقتصادي، نفس الشيء بالنسبة لسنة 2022، حيث بلغ عددها 72318 مؤسسة ما يعادل 98.47 % أي بزيادة تقدر بـ 18366 مؤسسة ما يعادل 0,89 % حيث نلاحظ أن المجالات التي ينشط فيها هذا النوع من المؤسسات بقوة هي مجال الخدمات بما فيها الأعمال الحرة ومجال الحرف كما ذكرنا سابقا و مجال الزراعة و الصناعة التحويلية على عكس باقي قطاعات النشاط المشار إليها في الجدول كالأشغال العمومية و البناء و الري، الهيدروكربونات، الطاقة، المناجم، الخدمات ذات الصلة، ومنه نستنتج توجه السلطات العليا للبلاد نحو القطاع الزراعي الذي يعتبر من الأولويات (الأمن الغذائي)،و منه تحريك عجلة الصناعات التحويلية، وبغية معالجة ضعف الأنشطة الذي يؤدي إلى زيادة الطلب بدون عرض و يرفع من معدلات الاستهلاك الذي له الأثر المضاعف على الدخل الوطني و بالتالي وجود ضغوط تضخمية، تؤدي إلى ضعف الاستثمار، إن الحل يكمن في القطاعات سالفة الذكر التي تخلق أكبر عدد من فرص العمل و بالتالي تقليص معدلات البطالة و زيادة متوسط الدخل الفردي، مرفوقا بزيادة في الإنتاج، المؤدي لزيادة في العرض، و منه زيادة الاستهلاك أي تنويع المنتجات المقدمة للمستهلك و بالتالي تحسين نوعية الحياة للأفراد،

الجدول رقم رقم 04: أدناه يبن عدد المؤسسات خلال سنتي 2021، 2022، حسب الحجم

العدد / نوع المؤسسة	خلال سنة 2021	خلال سنة 2022
المؤسسات الصغيرة جدا	53952	72318
المؤسسات الصغيرة	1188	982
المؤسسات المتوسطة	152	118

المصدر: نشرة أخبار، إحصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، العدد 38، طبعة ماي 2021، العدد 40 طبعة مارس 2022،الصادرة عن وزارة الصناعة

التوزيع حسب الطبيعة القانونية:

الجدول رقم 05: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أشخاص معنويين) حسب قطاع النشاط.

حسب قطاع النشاط	سنة 2021				سنة 2022			
	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاع خاص	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاع عمومي	المجموع	النسبة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قطاع خاص	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاع عمومي	المجموع	النسبة
الزراعة	7927	83	8010	1,11	8322	71	8393	1.10
الهيدروكربونات، الطاقة، المناجم و الخدمات ذات الصلة	3241	2	3243	0.45	3369	54	3423	0.45
الاشغال العمومية و البناء و الري	199318	13	199331	27.66	204438	82	204520	26.80
الصناعة التحويلية	109919	72	109991	1526	115921	14	115935	15.19
الخدمات	400090	55	400145	55.52	430719	2	430721	56.45
المجموع	**720495**	**225**	**720720**	**100.00**	**762769**	**223**	**762992**	**100.00**

المصدر: نشرة أخبار، إحصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، العدد 38، طبعة ماي 2021، العدد 40 طبعة مارس 2022،الصادرة عن وزارة الصناعة

من الجدول نلاحظ فتح المجال أمام القطاع الخاص و زيادة عدد المؤسسات (تقليص عدد المؤسسات في قطاع الزراعة و الصناعة التحويلية لصالح القطاع الخاص) وانسحاب القطاع العام من قطاع الخدمات لصالح القطاع الخاص، يعكس تجسيد السياسة العامة للدولة الرامية إلى تنويع الاقتصاد و الخروج من التبعية للمحروقات، في حين أن قطاعي الهيدروكربونات، الطاقة، المناجم و الخدمات ذات الصلة، و الأشغال العمومية و البناء و الري، طبيعة النشاط فيهما يتطلب رأس مال كبير و مخاطرة رفيعة هو ما أبقى سيطرة القطاع العام عليها.

2.2.2 الأشخاص الطبيعيون: خلال سنة 2021 بلغ إجمالي عدد الأشخاص الطبيعيون (مؤسسة صغيرة و متوسطة) 565645 مؤسسة، منها 262040، ذات مهن حرة و 303605، ذات أنشطة حرفية (انظر الجدول رقم 01).

و خلال سنة 2022، العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيون 596811 مؤسسة صغيرة و متوسطة، بزيادة قدرها 31166، مؤسسة منها 272726، ذات مهن حرة ، بزيادة قدرها10686، مهنة حرة، و324085، ذات أنشطة حرفية بزيادة قدرها 20480، نشاط حرفي.

أ-المهن الحرة: شملت فئة المهن الحرة على وجه الخصوص كتاب العدل، و المحامين، المحضرين القضائيين، و الأطباء، المهندسين المعماريين، المزارعين، موزعين خلال السنتين 2021، 2022، حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 06: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب فئة المهن الحرة

الصحة		العدالة		الاستغلال الزراعي		المجموع	
سنة 2021	سنة 2022	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2021	سنة 2022
55308	60168	29920	30484	176812	182074	**262040**	**272726**
% 21.11	% 22.06	% 11.42	% 11.18	% 67.48	% 66.76	% 100.00	% 100.00
زيادة قدرها 4860		**زيادة قدرها 564**		**زيادة قدره 5262**		**زيادة قدرها 10686**	

المصدر: نشرة أخبار، إحصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، العدد 38، طبعة ماي 2021، العدد 40 طبعة مارس 2022،الصادرة عن وزارة الصناعة

من البيانات أعلاه نلاحظ أن زيادة عدد المؤسسات في قطاع الصحة يجسد زيادة الرعاية الصحية و تخفيف الضغط على المؤسسات العمومية مما يساهم في تقليل عدد الوفيات و تحسين نوعية الحياة الصحية للمواطن و إعطاء بدائل أفضل.
أما في قطاع العدالة فنلمس أنه إرساء حق المساءلة القانونية ما يعكس مستوى التحضر و حماية حقوق الإنسان.
سجلت CASNOS خلال سنة 2022 زيادة قدرها 20480 إنتماء للأنشطة الحرفية، مما يرفع إجمالي عدد الحرفيين عند تاريخ 31-12-2022، إلى 324085 مؤسسة صغيرة و متوسطة.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية: تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية حصة ضئيلة من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يبلغ عددها 223 مؤسسة خلال عام 2022، مقابل 225، عام 2021 بإنخفاض قدره 0.89 %، و تعداد قوتها العاملة من 20108 أجير عام 2021 إلى 19608 أجير عام 2022،

الجدول رقم 07: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط و القوى العاملة

قطاع النشاط	سنة 2021								سنة 2022							
	من 1إلى 9 أ أجير		10 إلى 49 أجير		50 إلى 249 أجير		اجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	%	التعداد الاجمالي للقوى العاملة	%	من 1إلى 9 أ أجير		10 إلى 49 أجير		50 إلى 249 أجير		اجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	%	التعداد الاجمالي للقوى العاملة	%
	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة					العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة				
الصناعة	04	14	14	369	54	7226	72	32.00	7609	37.84	03	14	14	398	54	7084	71	31.84	7496	38.23
الخدمات	00	00	09	291	46	6013	55	24.44	6304	31.35	00	00	10	284	44	5585	54	21.22	5869	29.93
الزراعة	15	85	47	1262	21	2366	83	36.89	3713	18.47	14	72	48	1300	20	2206	82	36.77	3578	18.25
الأشغال العمومية و البناء	00	00	00	00	13	2150	13	05.78	2150	10.69	00	00	00	00	14	2335	14	06.28	2335	11.91
المناجم و المحاجر	00	00	00	00	02	332	02	00.89	332	01.65	00	00	00	00	02	330	02	00.90	330	01.68
المجموع	19	99	70	1922	136	18987	225	100	20108	100.00	17	86	72	1982	134	17540	223	100.00	19608	100.00

المصدر: نشرة أخبار، إحصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، العدد 38، طبعة ماي 2021، العدد 40 طبعة مارس 2022،الصادرة عن وزارة الصناعة

خلال سنة 2021، تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية في جميع قطاعات نشاط الاقتصاد الوطني، لا سيما في الزراعة (36.89% مقابل 36.77% سنة 2022 مؤسسات صغيرة و متوسطة و مؤسسات عمومية اقتصادية)، الصناعة 32 % سنة 2021، مقابل 31.84 % سنة 2022، و الخدمات 24.44% سنة 2021، مقابل 24.22%، سنة 2022، توفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية الصناعية أكثر من 38% سنة 2021، مقابل 38% سنة 2022، من القوى العاملة في المجالات المشار لها في الجدول أعلاه. و منه نلاحظ تراجع في عدد المؤسسات العاملة في القطاع العام مما يجسد عزم السلطات الجزائرية على فتح المجال أمام القطاع الخاص لإعطاء ديناميكية أكبر و تنويع الاقتصاد الوطني.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة:

يبلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند نهاية 2022، 1359580 مؤسسة صغيرة و متوسطة مقابل 1286140، عند نهاية 2021، مؤسسة تتمركز خلال السنتين في قطاع الخدمات (النقل على وجه الخصوص) و الحرف اليدوية، و الأشغال العمومية و البناء و الري (البناء على وجه الخصوص).

الجدول رقم 08: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	سنة 2021		سنة 2022		الفرق
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	
الزراعة	7927	0.62	8322	0.61	395
الهيدروكربونات، الطاقة، المناجم، و الخدمات ذات الصلة	3241	0.25	3369	0.25	128
الأشغال العمومية و البناء و الري	199318	15.50	204438	15.04	5120
الصناعة التحويلية	109919	8.55	115921	8.53	6002
الخدمات بما فيها المهن الحرة	662130	51.48	703445	51.74	41315
الحرف	303605	23,61	324085	23.84	20480
المجموع	1286140	100.00	1359580	100.00	73440

المصدر: نشرة أخبار، إحصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، العدد 38، طبعة ماي 2021، العدد 40 طبعة مارس 2022،الصادرة عن وزارة الصناعة

من هذا نلاحظ أن الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متمركزة في القطاعات الأشغال العمومية و البناء و الري (قطاع البناء على وجه الخصوص) و الخدمات بما فيها المهن الحرة (تحديدا النقل)، و قطاع الحرف ، تعتمد هذه القطاعات على قوى عاملة هائلة تخلق فرص عمل أكبر و تنشط شريحة واسعة من المجتمع (لا تستدعي مستوى تعليمي محدد) و منها تحسين الدخل و الحياة اليومية للفرد.

التوزيع حسب المنطقة:

وفقا للتوزيع المكاني للخطة الوطنية للتنمية الإقليمية(SNAT)، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سائدة في الشمال و بنسبة أقل في الهضاب العليا ثم تليها منطقة الجنوب و الجنوب الكبير بنسبة أقل،

الجدول رقم 09: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة.

المنطقة	سنة 2021		سنة 2022		الفرق في العدد
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الشمال	894882	69.57	945153	69.51	50271
الهضاب العليا	283416	22.03	300745	22.12	17329
الجنوب	108068	8,40	113905	8.38	5837

المصدر: نشرة أخبار، إحصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، العدد 38، طبعة ماي 2021، العدد 40 طبعة مارس 2022،الصادرة عن وزارة الصناعة

الملاحظ أن التوزيع السكاني،هو العامل الرئيسي في التوزيع المكاني للمؤسسات و من خلال مشاريع الاستثمارات التي تسعى السلطات الجزائرية تجسيدها في الهضاب العليا والجنوب ستمكنها من إعادة توزيع السكان حسب مناطق النشاط و أماكن توفير فرص العمل مما يستلزم جلب اكبر عدد من المؤسسات الناشطة في مجال الخدمات كالصحة، التعليم، و العدالة.....،إلـــــــخ،

إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: خلال سنة 2021

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة 57129 مؤسسة، حيث تم تسجيل على مستو ى CNAS عند نهاية السنة، 27443 مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة (أشخاص معنويون) بينما على مستوى CASNOS، تم احصاء 29686، مؤسسة صغيرة و متوسطة (أشخاص طبيعيون)، خلال نفس الفترة.

إعادة التنشيط:

في نهاية السنة، مست إعادة تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 12675 مؤسسة، منها 11378 مؤسسة تم الإعلان عنها عن طريق CNAS، و 1297 مؤسسة تم الاعلان عنها عن طريق CASNOS.

نهاية الخدمة (التوقف):

تم إلغاء تسجيل 14508 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة، منها 7709 أشخاص معنويون، و 6799 أشخاص طبيعيون.

خلال سنة 2022

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة 80531 مؤسسة، حيث تم تسجيل على مستو ى CNAS عند نهاية السنة، 37932 مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة (أشخاص معنويون) بينما على مستوى CASNOS، تم احصاء 42599، مؤسسة صغيرة و متوسطة (أشخاص طبيعيون)، خلال نفس الفترة.

إعادة التنشيط:

في نهاية السنة، مست إعادة تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 12088 مؤسسة، منها 9141 مؤسسة تم الاعلان عنها عن طريق CNAS، و 2947 مؤسسة تم الإعلان عنها عن طريق CASNOS.

نهاية الخدمة (التوقف):

تم إلغاء تسجيل 19179 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة، منها 4799 أشخاص معنويون، و 14380 أشخاص طبيعيون

الجدول رقم 10 : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي تم إلغاء تسجيلها

نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	خلال سنة 2021			خلال سنة 2022		
	اشخاص معنويون	اشخاص طبيعيون	المجموع	اشخاص معنويون	اشخاص طبيعيون	المجموع
عدد مرات توقف النشاط	7709	6799	14508	4799	14380	19179
النسبة	53.14	46.86	100.00	25.02	74.98	100.00

المصدر: نشرة أخبار، إحصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، العدد 38، طبعة ماي 2021، العدد 40 طبعة مارس 2022،الصادرة عن وزارة الصناعة

وفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأشخاص المعنويون):

معدل الوفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (حسب قطاع النشاط):

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم الغاء تسجيلها خلال عام 2022، بـ 4799 مؤسسة و انخفض هذا العدد مقارنة بـ 7709 مؤسسة صغيرة و متوسطة عند نهاية 2021،

خلال سنتي 2021، 2022، يعد قطاع الخدمات الأكثر تضررا حيث سجل إلغاء تسجيل 3242 مؤسسة صغيرة و متوسطة سنة 2022، و بإلغاء تسجيل 4728 مؤسسة خلال سنة 2021، علما أن الأنشطة التجارية هي الأقل استدامة مع إلغاء تسجيل 1470 مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال سنة 2022، و في سنة 2021 تم الغاء تسجيل 1824 مؤسسة، يليه قطاع الأشغال العمومية و البناء إلغاء تسجيل 1788مؤسسة و إلغاء تسجيل 906خلال سنتي 2021، 2022 على التوالي، ثم قطاع الصناعة بـ 1094 إلغاء تسجيل سنة 2021، و 605 إلغاء تسجيل سنة 2022.

معدل وفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأشخاص الطبيعيون):

وفقا لأرقام CASNOS المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأشخاص الطبيعيون)، التي توقفت عن أنشطتها خلال سنة 2022، 14380، مؤسسة إرتفاع مقارنة بسنة 2021 حيث بلغ عددها 6799 موسسة صغيرة و متوسطة، الأنشطة الحرفية هي الأكثر عرضة للخطر حيث أنه في سنة 2022، تم إلغاء تسجيل 8175 مؤسسة صغيرة و متوسطة،

مقارنة بسنة 2021 و المقدرة بـ 3143، و في المركز الثاني الاستغلال الزراعي الذي سجل إلغاء تسجيل 4842 مؤسسة سنة 2022، مقارنة بـ2832 مؤسسة خلال سنة 2021.

ومن الملاحظ أن عدم النضج في إطلاق المشاريع و الافتقار إلى القدرة التنافسية يفسر جزئيا هذه الوفيات.

الجدول رقم 11 : يبين إلغاء تسجيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص الطبيعيون)

	سنة 2021					سنة 2022				
	الصحة	**العدالة**	**الاستغلال الزراعي**	**الحرف**	**المجموع**	**الصحة**	**العدالة**	**الاستغلال الزراعي**	**الحرف**	**المجموع**
عدد مرات التوقف عن النشاط	632	192	2832	3143	6799	1060	303	4842	8175	14380
النسبة %	9.30	2.82	41.65	46.23	100.00	7.37	2.11	33.67	56.85	100.00

المصدر: نشرة أخبار، إحصائيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، العدد 38، طبعة ماي 2021، العدد 40 طبعة مارس 2022،الصادرة عن وزارة الصناعة

من خلال سياسة الدعم و المرافقة التي تنتهجها السلطات العليا في البلاد و المعبر عنها بعدة إجراءات تحفيزية انعكس إيجابا على بعث الحياة و تخفيض عدد وفيات هذه المؤسسات، و تثبيت أخرى و فتح المجال لمن يريد والولوج،

هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

انشطة [فجارFGAR

منذ مارس 2004 أنشأت الدولة FGAR بهدف تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى قروض الاستثمار، من خلال إنشاء ضمانات لتغطية القروض الممنوحة من طرف البنوك أو المؤسسات المالية التي يكون غرضها التمويل:

خلق المؤسسات.

تجديد المعدات.

توسيع أو تطوير النشاط

الاستثمارات في الأسهم

تقديم المشورة و المساعدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و بالتالي فإن دور FGAR هو العمل كأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

خلق السلع و الخدمات غير الموجودة في الجزائر.

توليد قيمة مضافة عالية للمنتجات المنتجة.

استخدام التكنولوجيا المبتكرة أو الدراية.

استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر كأولوية.

تحويل الموارد الأولية المحلية.

المشاركة في خفض الواردات أو زيادة الصادرات.

خلق فرص العمل و الاستفادة من مهارات الشباب الخريجين من مراكز التدريب التجاري و المدارس الفنية و الجامعات لاسيما المناطق التي لديها فائض في العمالة.

و بموجب نظامه الأساسي يتمتع FGAR بصلاحية ضمان استمرار البرامج التي و ضعتها المؤسسات الدولية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الخاتمة:

إن السبيل الوحيد أمام الشباب الطموح لولوج عالم المال و الأعمال هو المؤسسات الناشئة لما لها من خصائص و مميزات تمكنها من النمو و تحقيق الأرباح، إلا أنها تواجه العديد من التحديات نتيجة البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية، و حتى القانونية حيث نلمس غياب نص قانوني خاص بهذا النوع من المؤسسات حيث أن المشرع الجزائري اكتفى في مرسوم تنفيذي بتحديد كيفيات منح علامة " مؤسسة ناشئة" بالإضافة إلى ضعف التمويل و البروقراطية، و التأخر في إنشاء هذا النوع من المؤسسات راجع لنقص الوعي و عدم الإقبال على المخاطرة الناتج عن الضبابية في مستقبلها كون العديد من القطاعات المساهمة في نموها و تطورها لم يحظى بالرقمنة و الشفافية الكافية كالضرائب و المؤسسات المالية، و مؤسسات التأمين.

رغم كل هذا أبدت السلطات الجزائرية مؤخرا إهتماما كبيرا بالمؤسسات الناشئة، لتحقيق وثبات عملاقة نحو تنويع الاقتصاد الوطني، و إدراكها للدور الكبير الذي تلعب المؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال تسخير العديد من هياكل الدعم و المرافقة و إعطاء حيزا إعلاميا للتعريف بالكفاءات و المبتكرين الجزائريين و أقدام رئيس الجمهورية على تكريم المبتكرين و النوابغ بغية تحفيزهم. هو ما يعكس الإدارة القوية لصانع القرار الاقتصادي في الجزائر.

كل هذا يعتبر مكسبا للشباب الجزائري رغم أنه غير كافي مقارنة بما هو مرجو من المؤسسات الناشئة لذا وجب العمل على وضع نصوص قانونية خاصة بالمؤسسات الناشئة، و مجالات مزاولة نشاطها و التوعية بمزاياها و فوائدها في تحسين الحياة اليومية للفرد و المجتمع، و إيجاد حلول كفيلة للنهوض بها في حالة فشلها مما يعطى مجالا أوسع للمناور بدل الركون و الخوف من المخاطرة و استنساخ التجارب السابقة.

قائمة المصادر و المراجع

1. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، ط 10 ، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن.
2. المؤتمر الدولي العلمي" المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة و متطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة"، 2023،جامعة بشار، الجزائر، الجزء الأول.
3. المؤتمر الدولي العلمي" المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة و متطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة"، 2023،جامعة بشار، الجزائر، الجزء الثاني.
4. المؤتمر الدولي العلمي" المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة و متطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة"، 2023،جامعة بشار، الجزائر، الجزء الثالث.
5. المؤتمر الدولي العلمي" المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة و متطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة"، 2023،جامعة بشار، الجزائر، الجزء الرابع.
6. حرمة محمد، خميرة عبد الله، (2022)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان "إدارة المؤسسات الناشئة في الجزائر أهداف و تحديات-دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-CNAC- وكالة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار.
7. فتح النور عياضات، (2020)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان" تأثير قطاع السياحة على التنمية الاقتصادية في الجزائر و المغرب خلال الفترة (2000-2019)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمي- برج بوعريريج.
8. براهيمي شهيناز، شيخ يونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان "استغلال الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد البشير الابراهيمي- برج بوعريريج.
9. بوشارية عبد الرزاق، جوادي يوسف، عاد رضا، شتحونة أحمد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان " المؤسسات الناشئة (star up) كمحفز لإنشاء مؤسسات ابتكاريه- دراسة حالة: الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير،جامعة حمة لخضر، الوادي.
10. معرف عنتر، عميرات بلال مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان " دراسة تحليلية للصكوك الإسلامية و دورها تمويل التنمية الاقتصادية-السودان أنموذجا-" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمي- برج بوعريريج.
11. هواز زهرة، كروم وئام مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان "واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة (عينة من المؤسسات الناشئة الجزائرية)" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير،جامعة إبن خلدون، تيارت.
12. تسعديت شلوش، فايزة غبولي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان" دور الأسواق المالية الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة البحرين و ماليزيا، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمي- برج بوعريريج

13. سي مرابط يزيد،حسني غزلان حورية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان " آليات دعم و مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر " دراسة حالة حاضنة الأعمال ولاية تيارت" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،شعبة علوم التسيير،جامعة إبن خلدون، تيارت.
14. يعقوب فريال، طبايبية صليحة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان " الشركات الناشئة و دورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي – مع الاشارة لحالة الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.
15. معاش فتحي، فردية إسماعيل، بن صفي الدين عبد الله، (2022) " دور المؤسسات الناشئة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات "دراسة حالة لعينة من المؤسسات الناشطة بولاية الأغواط"، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية المجلد 4 العدد 2، الصفحات 158-168.
16. بن عاشور رتيبة، (2022) " دور الشركات الناشئة في النهوض بالإقتصاد الجزائري دراسة عينة من المؤسسات الناشئة بولاية الجزائر العاصمة"مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 15 العدد 1، الصفحات 210-225.
17. أحمد يوسف خوجة (2023) "المؤسسات الناشئة كتوجه حديث للتنمية الاقتصادية في الدول النامية"، مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال، المجلد 1 العدد 2، الصفحات 52-71.
18. زياني عبد الحق، هواز زهرة، (2022) " مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الناشئة الجزائرية-" مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22 العدد 2، الصفحات 84-102.
19. بومنجل عز الدين، قطيب عبد القادر (2024) "دور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 8 العدد 1 الصفحات 8- 24.
20. شابني سفيان، (2023) " المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي لعصرنة الواقع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد العدد 3 الصفحات 19- 35.
21. علاش أحمد (2023)، بعنوان "دور المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي" مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 14، العدد 1 الصفحات 177- 189.
22. موفق كمال، شيبوط سعيدة، (2023)، بعنوان "المؤسسات الناشئة كآلية لدعم النمو الاقتصادي (مفهومها، ضمانات نجاحها و عراقيله"مجلة التراث، المجلد13، العدد 2، الصفحات 1- 13.
23. العوادي حمزة (2023) " المؤسسات الناشئة مفتاح تحقيق الانطلاق الاقتصادي في الجزائر" مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية المجلد 5 العدد 3 الصفحات 846- 864.
24. ناجم زينب، (2023) "واقع تمويل المؤسسات الناشئة كآلية حديثة لدعم و تطوير الاقتصاد في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الإعمال و التجارةالمجلد 8 العدد 1 الصفحات 160- 172.
25. صفراني عائشة، مطابس أمال، (2022) "المؤسسات الناشئة كأحد دعائم الاقتصاد الوطني(الواقع و التحديات)، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 2، الصفحات 87- 97.
26. جصاص لبنى، شحماط شهر الدين، (2022) " دور المؤسسات الناشئة في التنمية المحلية لمناطق الظل في الجزائر" المجلة الشاملة للحقوق، المجلد 2 العدد 4، الصفحات 72- 82.

27. رياض باعوز، منير لواز، رشيد علاب، (2022) "آليات دعم المؤسسات الناشئة لتحقيق التنمية المحلية" ، Journal of Management and Organizations Strategy JMOS ، المجلد 4، العدد 1 الصفحات 21- 30.
28. غياط شريف، بوفرح منيرة، (2022) " دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة" مجلة قضايا معرفية المجلد 2، العدد 2، الصفحات 157- 174.
29. بحيري قادة، كرفيس فاطمة الزهراء، (2023) "التحفيزات الجبائية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة إلى صندوق المؤسسات الناشئة "، مجلة أفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد 7، العدد 1، الصفحات 191- 205.
30. بن عياد جليلة، (2022)، بعنوان "دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 8، العدد 1، الصفحات 157- 174.
31. حسين يوسف، صديقي إسماعيل (2021) " دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، الصفحات 68- 89.
32. زقار بخدة، (2022) " دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة و مرافقتها لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، Journal of Management and Organizations Strategy JMOS، المجلد 4، العدد 1، الصفحات 76- 95.
33. بن سعيد لخضر، مداني بن شهرة (2014) "متطلبات التنمية الاقتصادية و ضرورة اقتصاد المعرفة"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 9، الصفحات 57- 69.
34. شابني سفيان (2023) "المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي لعصرنة الواقع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 3، العدد 3، الصفحات 19- 35.
35. سوداني يمينة، مكرود حسام (2022) " المؤسسات الناشئة: فرصة الجزائر في الإقلاع الاقتصادي"، Journal of Management and Organizations Strategy JMOS، المجلد 4، العدد 1، الصفحات 31- 47.
36. مخانشة أمنة (2021) "المؤسسات الناشئة في الجزائر -الإطار المفاهيمي و القانوني" ، مجلة صوت القانون، المجلد 8، العدد 1، الصفحات 767- 786.
37. أمينة عثامنية، منال بلعابد، (2020)، " المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم و هياكل الدعم" حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، الصفحات 357- 372.
38. صحيفة الشرق الأوسط المقال منشور بتاريخ 30 مارس 2022،
39. الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية.